

المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي

ليلى عبدالله سعيد

أستاذ القانون المدني المساعد/ كلية القانون- جامعة الموصل

ABSTRACT

This research contains what the legal text in the law of hamourabi had discussed concerning the civil responsibility in its contractual and culpable divisions. Since the law of hamourabi is considered to be the oldest law in the world. Naturally through comparing it with contemporary legislative texts, we find that the latter had relied in it on many of its provisions. In this research we will discuss the characteristics and the extent of civil responsibility in the law of hamourabi and we shall discuss the civil responsibility for personal acts and the civil responsibility for things such as animals, real estate and tools.

Lastly we discuss the compensation in the civil responsibility of the law of hamourabi as relating two kinds, estimations and objectives of compensation, then we shall discuss the most important conclusions that we have arrived at through the legal articles in the law of hamourabi which had discussed this responsibility and gave it a lot of details and attention. In addition to the availability of the special annex of the articles of the law of hamourabi concerning this subjects.

مخلص

يشتمل هذا البحث على ما تعرضت له النصوص القانونية في شريعة حمورابي والمتعلقة بالمسؤولية المدنية بقسميها العقدية والتقصيرية حيث يعتبر قانون حمورابي من أقدم القوانين في العالم ومن الطبيعي أنه من خلال مقارنته مع النصوص التشريعية المعاصرة نجد أن الأخيرة قد اعتمدت عليه في الكثير من أحكامها، وتعرض في هذا البحث لخصائص ونطاق المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي وكذلك نتعرض للمسؤولية المدنية عن الأعمال الشخصية والمسؤولية المدنية في شريعة حمورابي وذلك فيما يتعلق بالتعويض من حيث أنواعه وتقديره والهدف منه ثم نستعرض أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال المواد القانونية في شريعة حمورابي وذلك فيما يتعلق بالتعويض من حيث أنواعه وتقديره والهدف منه ثم نستعرض أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال المواد القانونية في شريعة حمورابي والتي تعرضت لهذه المسؤولية وأعطتها الكثير من التفصيل والاهتمام، بالإضافة إلى وجود الملحق الخاص بمواد شريعة حمورابي المتعلقة بموضوع البحث.

تمهيد

تنهض المسؤولية المدنية حين يخل الفرد بما التزم به قبل الغير قانوناً أو ارادة. على أن لا يكون القانون قد رتب عقوبة على قيام الفرد بما نهى عنه. أو على امتناعه عن القيام بما أوجبه. فتلك هي المسؤولية الجنائية.

ويذهب الفقه التقليدي إلى أن المسؤولية المدنية لم تصبح مستقلة تماماً تجاه المسؤولية الجنائية ومتميزة بأحكامها، وأهدافها، إلا بعد وضع التقنين المدني الفرنسي ١٨٠٤ م. فأرسي بذلك قواعد المسؤولية المدنية بصفة نهائية. وهي تقوم على الخطأ والضرر والرابطة السببية بينهما. وإن الخطأ مهما كان يسيراً يكفي لقيام المسؤولية المدنية. وحيث لا خطأ فلا مسؤولية. أما هدف المسؤولية المدنية فهو جبر الضرر الناتج عن الخطأ لا غير^(١).

ويؤكد هذا الفقه القانوني أن المسؤولية المدنية قبل التقنين المدني الفرنسي كانت فضلاً عن كونها متداخلة مع المسؤولية الجنائية، تقتصر على حالات معينة يحددها القانون على الرغم من التطور الطويل الذي مرت به هذه المسؤولية على يد عدد كبير من فقهاء القانون الروماني والفرنسي القديم^(٢).

إن دراسة تاريخ المسؤولية المدنية ومراحل تطورها منذ القانون الروماني وعبر القانون الفرنسي القديم. ثم قانون نابليون كانت دراسة قيمة لا شك في أهميتها وصحتها قبل اكتشاف القوانين في العراق القديم. أما بعد ذلك فإن هذه الدراسة تعد ناقصة لا تغطي حقيقة تاريخ وتطور هذا النظام القانوني المهم. ذلك لأن القوانين في العراق القديم وردت أقدم من القانون الروماني بأكثر من ١٥ قرناً. كما أن الأخير قد تأثر بها بعض الشيء^(٣). وعليه يكون بحث المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي فضلاً عن القوانين السابقة من الأمور المهمة واللازمة لبيان اصول وتطور هذه المسؤولية^(٤).

وتعد شريعة حمورابي (١٧٢٨ - ١٦٨٦ ق. م) أكمل قانون مدون تم الكشف عنه في العالم حتى اليوم. وقد سبقته في العراق القديم قوانين متعددة نعرف منها الآتي قانون اورنمو، وقانون لبت عشتار، وقانون اشنونة. وقد اختلف الباحثون في تاريخ إصدار شريعة حمورابي، إلا أنهم يؤكدون أن الملك حمورابي كان قد وضع هذه القوانين في أواخر

حكمه تقريباً^(٥).

تتكون شريعة حمورابي من ٢٨٢ مادة قانونية، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، دونت بالخط المسماري البابلي القديم. وباللغة الاكديّة، وتمتاز هذه المواد بالنضج والرقي لأنها جاءت مدونة بلغة قانونية، وصياغة دقيقة موحدة. واسلوب علمي، ومنظمة للشؤون المدنية دون الشؤون الدينية على الرغم من أنها كانت مستمدة من الآلهة بادعاء حمورابي.

ويذهب الباحثون إلى أن حمورابي كان قد اعتمد في وضع شريعته على مجموعة القوانين السابقة له، فضلاً عن المراسيم الملكية، واقضية المحاكم، والاعراف والتقاليد السائدة، وما تقتضيه مصلحة الدولة والمجتمع^(٦).

ولم يعرف واضعو شريعة حمورابي ترقيم المواد القانونية، وتسلسلها، والفصل بين مواضيعها، وقد وجدت بعض النصوص المنقولة عن المسلة الاصلية مقسمة على عناوين ادرج تحتها عدد من النصوص القانونية، كما وضعت مفاصل بين مادة وأخرى.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذا التبويب والمفاصل لا يعود إلى المشرع واضع شريعة حمورابي، بل إلى مرحلة لاحقة له، وتقسيم المواد، وتصنيفها وادراجها تحت عناوين معينة تعد نظرة متطورة جداً، ان دلت على شيء فانها تدل على تطور المجتمع العراقي القديم ونتاجه العلمي والفكري^(٧).

وعلى الرغم من أن شريعة حمورابي تعد القانون الوحيد الذي وصل إلينا كاملاً، ونسخته الأصلية في الوقت الحاضر، الا أنه لا يمثل جميع الأحكام القانونية المعروفة والمتبعة في ذلك العصر، بل هي مجموعة مختارة من الأحكام القانونية انتخبت ودونت بعد أن اعيدت صياغتها واجريت التعديلات اللازمة عليها، فجاءت موحدة إلى حد كبير. لذلك نجد الاغفال التام للعديد من القضايا المهمة التي كانت معروفة كالملكية الفردية التي بلغت ذروتها في العهد البابلي القديم ولم ترد فيها نصوص إلا لبعض أنواعها والمتعلقة بالأراضي والعقارات، والخاصة بفئة دون أخرى من الناس.

وهكذا في اغلب النظم القانونية، كالمواريث، والديون، والرهونات، وبيع المنقولات مع العلم أن عقود البيع شكلت عشرات الالاف من الوثائق اليومية المعاصرة لذلك الزمن. ان

طبيعة شريعة حمورابي هذه كانت السبب في اختلاف الباحثين حول ما هيتها وقوة الزاميتها - فقد ذهب بعضهم إلى أنها تقارير ملكية موجهة إلى الإله القومي والأجيال المقبلة- وإن الغاية منها بيان الأدلة والشواهد المؤكدة لعدل الملك وحسن تنفيذه لأوامر الآلهة ورغباتها في نشر العدل بين الناس، وذهب البعض الآخر إلى أن القوانين في العراق القديم ومنها شريعة حمورابي قوانين ملزمة للمواطنين والقضاة معاً، فهي مجموعة من القواعد القانونية الملزمة جاءت معدلة لقواعد قانونية سابقة لها أو مؤكدة لقواعد قانونية معروفة وقائمة أو معدلة لبعض أحكامها، وتركت الإشارة إلى ما هو دون ذلك.

وذهبوا إلى أن جميع الأدلة والشواهد حتى التي اعتمدها أصحاب الرأي الأول تؤكد صحة قولهم. كما أن حمورابي نفسه قد أكد ذلك في خاتمة شريعته حيث دعا الناس إلى اتباعها والاهتداء بها كما دعا الملوك اللاحقين بأن يحذو حذوه في نشر العدل وتطبيق القانون^(٨).

وعليه فقد وردت الأحكام في شريعة حمورابي على سبيل المثال لا الحصر ووضعت ملزمة لتكون مثلاً يحتذى به القضاة والحكام والملوك اللاحقون^(٩).

وأخيراً فإن شريعة حمورابي كغيرها من القوانين والشرائع القديمة لا تتضمن النظريات العامة والقواعد الكلية، بل هي مجموعة من القضايا والحوادث والوقائع التحليلية والجزئية يمكن استخلاص النظريات والقواعد العامة منها عن طريق التحليل ثم التأسيس، وهذا ما سنقوم به لبيان أحكام المسؤولية المدنية، وميدانها وأساسها القانوني وكما يأتي:-

الفصل الأول: خصائص ونطاق المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي.

المبحث الأول - خصائص المسؤولية المدنية.

المبحث الثاني - نطاق المسؤولية المدنية.

المطلب الأول. المسؤولية العقدية.

المطلب الثاني. المسؤولية التقصيرية.

الفصل الثاني: المسؤولية المدنية عن الأعمال الشخصية.

المبحث الأول: المسؤولية الشخصية العقدية.

المبحث الثاني: المسؤولية الشخصية التقصيرية.

الفصل الثالث: المسؤولية المدنية عن الأشياء.

المبحث الأول: المسؤولية عن الحيوان.

المبحث الثاني: المسؤولية عن العقار.

المبحث الثالث: المسؤولية عن الآلة.

الفصل الرابع: التعويض في المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي.

المبحث الأول : أنواع التعويض.

المبحث الثاني : تقدير التعويض.

المبحث الثالث : الهدف من التعويض.

الفصل الأول

خصائص ونطاق المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي

المبحث الأول

خصائص المسؤولية المدنية

ورد في شريعة حمورابي أكثر من ثمانين مادة قانونية تتعلق بالمسؤولية المدنية، وهذا العدد الهائل بالقياس إلى مجموع المواد القانونية الواردة فيها يدل على مدى الاهتمام بها، وأهميتها منذ أقدم العصور، ويؤكد على اعتماد العدالة وتطبيقها في المجتمع العراقي القديم.

من استقراء هذه النصوص^(١٠) يتبين لنا خصائص المسؤولية المدنية وهي:-

١. تشكل المادتان (٢٣-٢٤) قاعدة قانونية غاية في الأهمية حتى الوقت الحاضر هي ضمان الدولة وحمايتها للشخص وماله من كل اعتداء، سواء كان المعتدى معلوماً أو مجهولاً.

فقد أكدت المادتان على أن الحاكم أو عمدة المدينة الذي ارتكب الفعل الضار في مقاطعتها أو أرضهما هو الضامن لجميع الأضرار الحاصلة للأشخاص أو أموالهم إذا لم يعرف المسؤول عن الفعل الضار، أما إذا كان المسؤول معلوماً كان هو الضامن للضرر.

وتقوم مسؤولية الحاكم أو عمدة المدينة على أساس الخطأ المفترض غير القابل لإثبات العكس، بوصفهما مسؤولين عن حماية المواطنين وممتلكاتهم. ووجوب اليقظة لإيجاد المعتدين على الأشخاص والممتلكات، أو منعهم من ذلك وإلا كانوا ضامنين.

٢. وردت المسؤولية العقدية بصور كثيرة وعقود مختلفة هي:-

أ. عقود عمل، وتتمثل في صور عقود مزارعة، كالعقد المبرم بين مالك الحقل والمزارع م/ ٤٢ إلى ٤٦، وعقود تلقيح الأشجار، كالعقد المبرم بين مالك البستان والبستاني لتلقيح أشجار البستان م/ ٦٤ و ٦٥. وعقود مقاوله كالعقد المبرم بين مالك العقار

والمتعهد بالبناء - والعقد المبرم بينهما لتقوية بناء قائم كالدار م/ ٢٢٨ إلى ٢٣٣^(١١).

وعقود عمالة، كالعقد المبرم بين مالك السفينة ومن يقوم بسد حروزها م/ ٢٣٥ والعقد المبرم بين مالك الحيوانات وحارسها م/ ٢٢٥، ٢٦٣ إلى ٢٦٧.

ب. عقود تطبيب.* وتتمثل في صور عقود لمعالجة الأشخاص، كالعقد المبرم بين الطبيب والمريض، أو بينه وبين صاحب العبد لإجراء عملية له م/ ٢١٩ - ٢٢٠. والعقد المبرم بين الطبيب ومالك الحيوان لعلاج الحيوان المريض م/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

ج. عقود إيجار وتتمثل في صور إيجار دار م/ د، وإيجار مخزن م/ ١٢٠ وإيجار سفينة م/ ٢٣٦، وإيجار حيوان م/ ٢٤٤ إلى ٢٤٩.

د. عقود قرض، وتتمثل في عقود قرض للمتاجرة، كالعقد المبرم بين تاجر وبيع متجول للمتاجرة، سواء كان محل عقد القرض نقداً أم كان أشياء مالية أخرى من غير النقد كالصوف والزيت والقماش، وسواء اكانت المتاجرة داخلية (داخل المدينة) أم خارجية مع البلدان الأخرى القريبة أو البعيدة م/ ع ١٠٣ إلى ١٠٧.

وقد يكون القرض للاستهلاك، كالعقد المبرم بين تاجر وشخص آخر لحاجة الأخير لحل القرض في تسيير أعماله م/ ي. ك. ل. م^(١٢).

هـ. عقد وكالة، ويتمثل في توكيل شخص لآخر ليقوم له ببعض الأعمال اللازمة اثناء غيابه م/ ١١٢.

و. عقد وديعة، ويتمثل في العقد المبرم بين مالك الشيء وشخص آخر للحفاظ عليه م/ ١٢٤ - ١٢٥.

ز. عقد الشركة، ويتمثل في عقد يبرم بين مالك الحقل والبستاني الملزم بتحويل الحقل الى بستان وتنمية أشجارها ثم تملكها مناصفة م/ ٦٠ - ٦١.

٣. تؤكد النصوص المتعلقة بالمسؤولية العقدية على ما يلي:-

أ. أن هذه العقود وردت على سبيل المثال، لوجود أنواع أخرى من العقود كانت معروفة ومتعامل فيها في ذلك العصر كالعارية والكفالة^(١٣).

فضلاً عن الكشف عن اعداد هائلة من العقود المختلفة المدونة في رقائم لم يرد

ذكرها في نصوص شريعة حمورابي تتضمن المسؤولية العقدية، من ذلك ابرام عقد مبادلة عبد بأمة دون على رقيم تضمن شرطاً جزائياً مفاده أن من يقوم مستقبلاً بأي عمل يخل بما ورد في العقد سوف يدفع ١٠ "منه" من الفضة كتعويض^(١٤). وقد ورد الشرط الجزائي في الكثير من العقود المدونة على الرقائم مما حدا ببعض الفقهاء الى القول بأن ورود الشرط الجزائي في بالمعقود دليل على عدم الزامية العقد اصلاً، فإذا طالب أحد المتعاقدين أو أقربائهما بالعقود عليه (محل العقد) وجب عليه دفع الشرط الجزائي الذي يمثل اضعافاً مضاعفة لقيمة بالمعقود عليه كتعويض، فيكون ذلك سبباً رادعاً عن ابطال العقود فيترتب عليه الزامية غير مباشرة لها^(١٥).

ب. يوجب هذا القانون وجود عقد صحيح نافذ بين المتعاقدين لقيام المسؤولية العقدية والعقد الصحيح هو الذي استجمع كامل أركانه واستوفي جميع شروطه. فقد نصت المواد/ى - ل - م - ١٠٤ - ١٠٧ على أن عقد القرض اذا لم يستكمل ركنه الشكلي فإن المسؤولية تنقضي لبطلان العقد. ونصت المادتان ١٢٢ - ١٢٣ على انتفاء المسؤولية في عقد الوديعة إذا لم يستوف هذا العقد كامل أركانه. ج. ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين دون الغير فلا يسأل أو يستحق التعويض إلا المتعاقدين.

د. أكدت النصوص وجود صلة بين ما حدث عنه الضرر وبين عدم الوفاء في الالتزامات العقدية- بمعنى أن الضرر- كان ناشئاً عن الاخلال بالعقد الصحيح النافذ المبرم بين المسؤول والمتضرر فمثلاً تؤكد المادة/ ٤٢ على التزام المزارع بدفعه حَباً لصاحب الحقل نتيجة لعدم قيامه بالزراعة حسب الاتفاق المبرم بينه وبين صاحب الحقل.

ونصت المادة/ ٦٥ على التزام البستاني الذي اتفق مع صاحب البستان على التلقيح أن يدفع قيمة الأضرار الحاصلة نتيجة اهماله في تلقيح الأشجار وهكذا في باقي المواد.

هـ. لم يرد في نص يفيد امكانية الاتفاق بين المتعاقدين على الاعفاء من المسؤولية العقدية أو التخفيف منها أو زيادتها، ولعل السبب في ذلك منع استغلال القوي

للضعيف عند ابرامه العقد (١٦).

و. تنقضي مسؤولية المتعاقد دون تعويض اذا استحالت تنفيذ التزامه كلياً أو جزئياً بسبب اجنبي لا يد له فيه. هذا ما اكدته المادتان/ ٤٦ و ٤٨.

ز. تضمنت النصوص نوعين من الالتزامات هما/:

الأول: التزام بتحقيق غاية معينة كما في المواد/ وهي، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٦٣، ففي هذه المواد لا تبرأ ذمة المسؤول إلا بتحقيق الغاية المتفق عليها وإلا قامت المسؤولية العقدية ووجب التعويض.

الثاني: التزام ببذل عناية، كما في المواد/ ٤٢ و ٤٣، ٦٠، ٦٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٥. ففي هذه المواد لا تبرأ ذمة المسؤول إذا لم يبذل الجهد المطلوب أو المتفق عليه، أو لم يتخذ الحيطة والحذر اللازمين لتنفيذ الالتزام العقدي، أما إذا اتخذ الحيطة والحذر فان ذمة المسؤول تبرأ وان لم تتحقق النتيجة المرجوة من العقد، وقد أكدت المواد/ ١٠٢، ١٠٣، ٢٤، ٢٤٩ على هذا الاتجاه.

٥. وردت صور المسؤولية الشخصية في المواد (٥٥، ٥٦، ٥٩، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٦، ١٣٧، ١٤١، ١٥٩، ١٦١، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠) هذا بالنسبة للمسؤولية التقصيرية، وهي تتضمن الاعتداء على المال في المواد (٥٥، ٥٦، ٥٩، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠) والاعتداء على الحرية والشعور والكرامة في المواد (١١٤، ١١٦، ١٢٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٥٩، ١٦١). أما باقي المواد فإنها تبين صور الاعتداء على الجسم.

أما المسؤولية العقدية فإن صورها قد وردت في المواد (٤٢، ٤٨، ٦٠، ٦٥، وي- ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٧) وسوف نعتمد هذه المواد لاستخراج احكام المسؤولية الشخصية في قانون حمورابي.

٥. تضمنت المواد (٥٧، ٥٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٦) صوراً لمسؤولية حارس الحيوان عن الاضرار التي يحدثها الحيوان للغير ومنها نستخرج أحكام هذه المسؤولية.

٦. تضمنت المواد (٥٣، ٥٤، د) صوراً لمسؤولية مالك البناء والأرض (العقار) عن الأضرار الحاصلة منها أو بسببها وهذه المواد هي أصل المسؤولية عن البناء.

٧. تضمنت المادة (٢٤٠) صورة لمسؤولية حارس الآلة عما تحدثه من ضرر للغير، ومن هذه المادة نستخرج أحكام المسؤولية عن الآلة.
٨. تضمنت مجموعة المواد التعويض عن الضرر بأنواعه المختلفة، إلا أنها كانت من حيث مقدار التعويض على حالتين.
- الحالة الأولى:- التعويض بقدر الضرر دون زيادة أو نقصان، ورد هذا التعويض في بعض المواد منها/ ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٦١، ٦٢ ... الخ.
- الحالة الثانية:- التعويض بأضعاف قيمة الضرر، ورد هذا في البعض الآخر من مواد شريعة حمورابي منها/ ي- ١٠٦، ٢٥٤، ٢٦٥ ... الخ.
- وسوف ابين اسباب اختلاف مقدار التعويض مفصلاً في آخر هذه الدراسة فضلاً عن أنواع التعويض وأهدافه.

المبحث الثاني

نطاق المسؤولية المدنية

يقسم فقهاء القانون المسؤولية إلى قانونية وأدبية والقانونية إلى جنائية ومدنية. ويتحدد نطاق المسؤولية المدنية بعد تحديد نطاق المسؤولية الجنائية التي تتميز بمميزات خاصة^(١٧).

ويقسم بعض فقهاء القانون المسؤولية المدنية إلى عقدية وتقصيرية استناداً إلى مصدر الالتزام الذي يخل به المسؤول. فإن كان مصدره العقد كانت المسؤولية عقدية، وإن كان مصدره القانون كانت المسؤولية تقصيرية.

وقد أثار هذا التقسيم جدلاً ونقاشاً طويلاً بين فقهاء القانون وشراحه. فذهب بعضهم إلى أهميته. وانتقده آخرون لما يرونه من انعدام الحدود الجوهرية بينهما وإن كانوا لا ينكرون أهميته في خطوته الرئيسية.

وذهب فريق ثالث إلى وجوب اغفاله كلياً ومن أساسه، وإن المسؤولية ما هي الا تقصيرية لا غير^(١٨).

وسوف نعتمد في بحثنا هذا تقسيم المسؤولية المدنية إلى عقدية وتقصيرية لأهمية هذا التقسيم، فهذا يؤدي إلى التوسع في نطاق المسؤولية المدنية ما يدعم العدالة في المجتمع، كما أن القوانين الوضعية المعاصرة قد اعتمدته وميزته بعض الشيء بين احكام كل من المسؤولين. فقد عد القانون المدني العراقي احكام المسؤولية التقصيرية دون العقدية من النظام العام. وعليه لا يمكن الاتفاق على مخالفة احكامها، بينما يمكن ذلك في المسؤولية العقدية لذلك سوف ابين نطاق المسؤولية المدنية من خلال بيان المسؤولية العقدية والتقصيرية.

وقبل بيان نطاق المسؤوليتين أود الإشارة إلى أن مصطلح المسؤولية العقدية مصطلح قاصر غير شامل لأن الالتزامات الارادية لا تنشأ من عقد فقط بل تنشأ بالارادة المنفردة أيضاً فمن يلتزم بإرادته المنفردة ثم يخل بالتزامه يجب عليه تعويض الضرر الذي سببه، كرجوع الواعد عن وعده غير المحدد بمدة معينة فإنه يلتزم بتعويض الأضرار الحاصلة للغير، والناجمة عن وعده وقد ادرج فقهاء القانون هذا التعويض ضمن نطاق المسؤولية التقصيرية^(١٩). وهذا ما لا يمكن قبوله، خاصة لمن اعتمد منهم تقسيم المسؤولية المدنية على عقدية وتقصيرية، وذلك لأن الأخيرة اخلال بالتزام قانوني بينما الالتزام بالارادة المنفردة مصدره الارادة وليس القانون. وسوف اعتمد تقسيم المسؤولية المدنية على عقدية وتقصيرية لبيان نطاقها وذلك سيراً مع المؤلف.

المطلب الأول:

نطاق المسؤولية العقدية

يتحدد نطاق هذه المسؤولية بالوقوف على مدى تكون المسؤولية عقدية، وبيان الالتزام العقدي الذي يتطلب الاخلال به تطبيق قواعد المسؤولية العقدية، وهذه هي مسألة ما يتضمنه العقد. لذلك يجب بحث حق المتعاقدين، وأخيراً الخطأ العقدي يقتصر على الاخلال بما تضمنه العقد من تلك الالتزامات أم أنه يتعدى الى ما يقع من أفعال ضاره خلال قيام العقد؟ وهذا ما سنبينه من خلال دراسة وتحليل (٤٠) مادة قانونية وردت في شريعة حمورابي ومنها نستنتج:-

أ. حق المتعاقدين في ابرام ما يرغبون فيه من عقود:

على الرغم من عدم الكشف حتى اليوم عن وجود نظرية عامة متماسكة للعقد^(٢٠) إلا أن الأفراد في العراق القديم قد مارسوا مختلف أنواع العقود من خلال معاملاتهم اليومية، وتوصلوا الى أن العقود هي اتفاقات ترمي الى احداث اثار قانونية^(٢١).

وقد وجد بعض الاثاريون الآلاف من الرقم الطينية المدون عليها مختلف العقود المعروفة والتي ابرمت بين الافراد في ذلك الزمن. وبالرجوع الى اقضية المحاكم الصادرة والنصوص والوثائق القانونية الأخرى التي تم الكشف عنها لم نجد ما يحد من حق المتعاقدين في ابرام ما يرونه من العقود المختلفة سوى عدم مخالفتها لما يوجبه القانون أو العرف أو القواعد التشريعية^(٢٢).

فمثلاً منع المشرع حمورابي التعامل بالأموال التي وهبها الملك الى احد جنوده م/٣٥-٣٩، ٤١ والتعامل ببعض المعاملات التي تتعلق بالقروض وغيرها م/٦٦ ط، م، س، ١٦٥، ١٦٨ وعليه يمكن القول بأن الارادة في العراق القديم حرة في ابرام ما تراه من عقود مختلفة لا يحدها في ذلك سوى ما منعه القانون أو العرف.

ب. طبيعة العقود:

ذهب بعض الفقهاء والباحثين إلى أن الأصل في العقود الرضائية وان التراضي وحده كان كافياً لانعقادها إلا إذا وجد ما استثناه القانون أو أوجبه العرف بأن تطلب استيفاء شكلية معينة مثال ما ورد في المواد/١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ وقد يتبادر إلى الأذهان أن أغلب العقود الشكلية بوصفها وردت مدونة على رقائم طينية، أو أن جميعها كذلك والحقيقة أن أغلب هذه العقود رضائية وان تدوينها كان لاثبات عائدتها وحقوق الطرفين المتعاقدين أو احدهما إذا حصلت حوله وحول الحق منازعة قضائية^(٢٣).

ج. الالتزام العقدي:

يترتب على كل عقد صحيح التزام مباشر يجب على المدين تنفيذه فان أخل المدين بهذا الالتزام، وترتب عليه ضرر للآخر قامت المسؤولية، هذا ما تضمنته النصوص القانونية

المتعلقة بالمسؤولية العقدية في شريعة حمورابي، اما إذا قام المدين بالاخلال في التزامات اخرى غير مباشرة، أو لم يكن العقد مصدرها فإن المسؤولية العقدية لا تنهض وان وجد بين المسؤول والمتضرر عقد أو ابرم بينهما عقد جديد، لذلك يجب أن تتوافر خمسة شروط لتحقيق الالتزام العقدي هي:-

أولاً: أن يكون العقد صحيحاً نافذاً مستكماً عناصره وشروطه م/١٢٠، ١٢٣، ١٢٤.

ثانياً: أن يخل المدين بالتزامه المباشر الناشئ عن العقد الصحيح م/٤٢.

ثالثاً: أن يقع الضرر نتيجة اخلال المدين بالتزامه م/٦١، ٦٢.

رابعاً: أن يقع الضرر على المتعاقد الآخر لا على الغير م/٤٣، ٤٤.

خامساً: أن لا يكون تنفيذ الالتزام مستحيلاً أو مرهقاً بفعل الغير، كالحيوان م/٢٤٤، والأشخاص م/١٠٣ أو كان بسبب قوة قاهرة كما في المواد/٤٥، ٤٨، ٢٤٩، ٢٦٦ أما إذا كانت الاستحالة بفعل المدين أو بسببه فإن المسؤولية تقوم.

مما تقدم يتبين لنا نطاق المسؤولية العقدية، وتحدد في العقود الصحيحة النافذة التي تقع بين المتعاقدين نتيجة اخلال المدين بالتزامه العقدي المباشر، شريطة أن لا يكون تنفيذ الالتزام مستحيلاً بسبب اجنبي لا يد له فيه، أما ما دون ذلك فإن المسؤولية تقصيرية، هذا بالنسبة للمسؤولية الشخصية، أما المسؤولية عن الغير والأشياء فانها واحدة لا تختلف في المسؤولين.

المطلب الثاني

نطاق المسؤولية التقصيرية:

إذا كانت المسؤولية العقدية لا تقوم إلا بوجود عقد صحيح نافذ بين المسؤول والمتضرر وأن يكون الضرر ناشئاً عن الاخلال بالعقد المبرم بينهما، فإن المسؤولية التقصيرية تنهض بتوافر أركانها دون النظر إلى العلاقة القائمة بين المسؤول والمتضرر. وعليه تدرج في ميدان المسؤولية التقصيرية، فضلاً عن كل فعل ضار يصيب الغير بضرر، جميع الحالات التي لا يمكن ادراجها ضمن المسؤولية العقدية وان وجدت رابطة عقدية بين المسؤول والمتضرر كأن يقع الفعل الضار اخلالاً بالتزام يتضمنه العقد ولكن لا تقوم المسؤولية العقدية لانقضاء

الصلة بين المتعاقدين أو وقوعه قبل قيام هذه الصلة، أو نفاذها، أو يكون الفعل الضار لا صلة له بالعقد مثال ائتلاف أحد المتعاقدين لأموال الآخر- لذلك تعد المسؤولية التقصيرية هي الأصل في تعويض الأضرار الناتجة عن الفعل الضار، أي هي أصل المسؤولية المدنية. وعلى الرغم من اتساع نطاق المسؤولية التقصيرية في شريعة حمورابي، إلا أنه لا يشمل حالة الضرر الناشئ عن العقد الباطل، فقد نصت المادة/١٢٣ على: «فإذا أعطى حاجاته بلا شهود ولا عقد مكتوب للمحافظة عليها وبعد ذلك انكروها عليه اصحاب المكان الذي اودعها فيه فإن هذه القضية لا تحتاج إلى إقامة دعوى».

وعليه لا تنهض المسؤولية التقصيرية وإن توافرت أركانها إذا كانت نتيجة إخلال بعقد باطل، والعقد الباطل هو الذي لم يستجمع كامل أركانه، أو لم يستوف جميع شروطه، وقد أكدت انتفاء المسؤولية المدنية المواد/ل، م، ١٠٤، ١٠٧، ١٢٢، ١٢٣ وذلك لبطلان العقد.

الفصل الثاني

"المسؤولية المدنية عن الأعمال الشخصية"

من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية الشخصية نستخلص أحكامها في المسئوليتين العقدية والتقصيرية^(٢٤).

المبحث الأول:

المسؤولية الشخصية العقدية

يتضح من دراسة وتحليل صور المسؤولية العقدية أركانها وأساسها القانوني وأثارها.

١) أركان المسؤولية العقدية:- لقيام المسؤولية العقدية يجب توافر ثلاثة أركان هي:

أ) الخطأ: ويراد بالخطأ العقدي عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ من العقد والواجب عليه تنفيذه والنصوص القانونية في مدونة حمورابي تتضمن هذا المعنى وتؤكدده سواء كان عدم قيام المدين بالتزامه ناشئاً عن عمد، أو عن إهمال. وقد ورد الالتزام العقدي على نوعين:-

أ - التزام بتحقيق غاية، وتحقيق الخطأ فيه إذا لم يقم المدين بتحقيق الغاية المتفق عليها، مثال انكار البياح المتجول لنقود التاجر، ورفض اعاتتها اليه (م/١٠٦)، وعدم تحقق العلاج المطلوب عن الطبيب^(٢٥) (م/٢٢٥، ٢١٩، ٢٢٠) وعدم اعادة الراعي الاغنام التي تسلمها من مالکها بعد انتهاه المدة المتفق عليها (م/٢٦٣).

ب- التزام ببذل عناية، ويتحقق الخطأ فيه إذا لم يبذل المدين العناية المطلوبة في تنفيذ التزامه مثال عدم قيام المزارع بزراعة الحقل أو حرثه (م/٤٢)، وعدم تلقيح البستاني للأشجار المتفق على تلقيحها مما أدى إلى قلة المحصول (م/٦٥). وعدم بذل البناء العناية اللازمة واتخاذ الحيطه والحذر لتقوية بناء الدار الملتزم بنائه مما أدى إلى انهياره (م/٢٢٩). وعدم سدّ الملاح حرز السفينة باتقان وعناية (م/٢٣٥). وعدم محافظة الملاح على ادارة السفينة ورعايتها بحرص أثناء سيرها، واتخاذ الحيطه في توجيه العاملين عليها (م/٢٣٧) أما إذا بذل المدين الملتزم العناية المطلوبة منه، فإن الخطأ ينتفي، ويكون الملتزم قد نفذ التزامه وبرئت ذمته حتى إذا لم يتحقق الغرض المقصود، يفهم هذا المعنى بوضوح ودون شك من النصوص المذكورة أعلاه والمتعلقة بالموضوع.

المسؤول عن الخطأ العقدي: أكدت النصوص أن المسؤول عن الخطأ العقدي هو أحد المتعاقدين الذي اخطأ في تنفيذ التزامه العقدي تجاه المتعاقد الآخر على أن لا يكون المتضرر قد تسبب في ذلك، فقد جاء في المادة/٦١ أن البستاني إذا لم يحم بوزارة كامل الحقل بل ترك قطعة منه بوراً، فإن هذه الأرض البور تحتسب من حصته يتحملها هو لأن الخطأ صدر منه، وورد في المادة/٦٢ أن البستاني إذا اهمل في تحويل الحقل إلى بستان فعليه أن يدفع مقدار ما ينتج حقل جاره إلى صاحب الحق، فضلاً عن انجاز العمل الضروري للحقل ثم اعاتته إلى صاحبه، وهكذا.

أهلية المسؤول عن الخطأ: بما أن مصدر الالتزام هو العقد، فانه اهلية المسؤول هي اهلية المتعاقد. وبالرجوع إلى المدونات القانونية والشرائع في العراق القديم نجد أن للتعاقد اهلية يجب توافرها عند إبرام العقد وإلا انتفت صفة العقد عن تلك الرابطة، فقد ورد في المادة ٥ من قانون ايشنونا انه ((لا يجوز للتاجر أو بائعة الخمر أن يستلم من عبد أو أمة فضة أو حبوباً أو زيتاً كرأسمال للمتاجرة)). وجاء في المادة ١٦ منه (لا يصح الارتهان من شريك بالإرث أو من عبد) وجاء في المادة ٧ من شريعة حمورابي انه (إذا اشترى رجل أو تسلم على سبيل الأمانة اما فضة أو ذهباً.. من يد ابن رجل أو عبد رجل بدون شهود وعقود فإن ذلك الرجل سارق ويجب أن يعدم) وعليه يشترط في طرفي العقد أهلية معينة وهي لازمة ليصبح العقد صحيحاً. ولا تميز القوانين في العراق القديم بين الأنثى والذكر في تحديد الأهلية فكلاهما على حد سواء في شروط الأهلية ليصح العقد بينهما، وهذا يعني اعترافهما بالأهلية القانونية للمرأة وحققها في إبرام العقود المختلفة والتصرفات اللازمة لإدارة أموالها والاتجار بها كاعترافها بالذكر في اجراء هذه التصرفات ^(٢٦) ومن ناحية أخرى تعترف هذه القوانين والشرائع بالذمة المالية لكل شخص، سواء اكان حراً أم عبداً ^(٢٧)، صغيراً أم كبيراً، ورجلاً أم امرأة، واشترط أهلية معينة للتعاقد بجانب معرفة الذمة المالية، يعد دليلاً أكيداً على معرفة القوانين في العراق القديم لمفهوم انفصال الذمة المالية عن الأهلية القانونية اللازمة للعقود والتصرفات القانونية وهذا تطور آخر للفكر في العراق القديم يضاف إلى ما تم بيانه حتى يومنا الحاضر ^(٢٨).

معيار الخطأ في المسؤولية العقدية: يقوم الخطأ في شريعة حمورابي سواء كان صادراً عن عمد أو عن اهمال، أو عن فعل المسؤول ^(٢٩)، ما دامت النتيجة لم تتحقق في الالتزام بنتيجة أو ان لم يتخذ الحيطة والحذر اللازمين عند تنفيذ الالتزام ببذل عناية، ومعيار بذل العناية هو معيار الشخص المعتاد من الفئة التي يخضع لها المسؤول فإذا كان مزارعاً فالمعيار هو الشخص المعتاد من فئة الزارع م/٤٢.

أنواع الخطأ": تضمنت صور المسؤولية العقدية أنواعاً مختلفة من الخطأ يتمثل في:

(أ) الخطأ العمدي: ويكون عند قصد الشخص أحداث الضرر فيما يقدم عليه من خلال بالتزام عقدي، وقد وردت صور الخطأ العمدي في الكثير من المواد منها/ي، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢.

(ب) الخطأ غير العمدي: ويكون عندما لا يقصد الشخص أحداث الضرر فيما يقدم عليه إلا أنه كان منحرفاً في سلوكه عما كان يجب أن يكون عليه الشخص المعتاد، ويقاس الإهمال وعدم التبصر بما يجب أن لا يصدر عن شخص عادي الذكاء واليقظة، ويجري هذا بالموازنة بين تصرف من أحدث الضرر وبين ذلك التصرف الذي كان يجب أن يكون عليه شخص من فئته. وتظهر صور الخطأ غير العمدي في الكثير من صور المسؤولية العقدية منها/ي، ٣٢، ٤٣، ٤٤، ٦٠، ٦٢.

(ج) الخطأ اليسير: ويكون عندما لا يقتصره شخص معتاد في حرصه وعنايته، ويتبين في الالتزام بنتيجة إذا لم تتحقق النتيجة، فلا يعطى من التعويض إلا إذا اثبت أن عدم تحقق النتيجة كان لسبب اجنبي لا يد له فيه، يتبين هذا المعنى في المواد/٤٨، ١٠٣، ٢٦٦.

(د) الخطأ الإيجابي: ويكون نتيجة للعمل الإيجابي الواجب الامتناع عنه كما في المواد/٢٣٥، ٢٥٤٠، ٢٦٣.

(هـ) الخطأ السلبي: ويكون نتيجة الترك أو الامتناع عن عمل هو واجب على الملتزم المسؤول كما في المواد/٤٢، ٤٣، ٦١.

(ب) الضرر:- لا يكفي ركن الخطأ أو الفعل الضار لتحقيق المسؤولية، بل لا بد من وجود الضرر لتقوم المسؤولية العقدية في ذمة المدين وإن مجرد عدم تنفيذ المدين للالتزامه العقدي لا يفترض وجود الضرر، فلا تنهض المسؤولية من جراء عدم قيام المدين بتنفيذ العقد إذا لم يكن قد أصابه ضرر نتيجة لذلك، أما إذا وقع للدائن ضرر أصابه نتيجة لعدم تنفيذ المدين للالتزامه قام الركن الثاني من أركان

المسؤولية العقدية. ويتمثل الضرر في شريعة حمورابي في الآتي:-

أ (ضرر يقع على أموال الدائن، وقد وردت صور هذا الضرر في المواد/٤٢، ٤٨، ٦٠، ٦٥، و، ح، ١١٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٥.

ب) ضرر يقع على جسم الدائن، وقد وردت صورة هذا الضرر في المادتين/٢١٩، ٢٢٠ وتعتمد شريعة حمورابي القصاص في أغلب حالات الضرر الواقع على الجسم، وهذا يدخل ضمن نطاق المسؤولية الجنائية لا المدنية.

ج) ضرر يقع على الشعور والكرامة والعاطفة، وقد وردت صور هذا الضرر في المواد و، ح، ١٠٦، ١٠٧، فقد تضمنت هذه المواد تعويض أحد طرفي العقد للطرف الآخر نتيجة إدعائه الكاذب، فالزمت المقرض بتعويض المقرض بضعف قيمة الفائض الذي أخذه وادعى كاذباً بأنه لم يتسلمه (م/١٠٧) ودفع ثلاثة أمثال مبلغ السلفة إذا انكر التاجر استلامه المبلغ وكان كاذباً في ذلك (م/١٠٧) بهذا يكون قانون حمورابي قد أجاز التعويض عن الضرر الأدبي في المسؤولية العقدية.

وقد يذهب بعض الفقهاء إلى القول أن الضرر الأدبي في قانون حمورابي كان نتيجة غش وتعمد من المسؤول لا نتيجة إهمال وتقاعس، وهذا يحول حسب المفهوم المعاصر المسؤولية من عقدية إلى تقصيرية، كما هو عليه الحال في القوانين الوضعية المعاصرة كالقانون المدني العراقي النافذ^(٢٠). إلا أن هذا الرأي يمكن الرد عليه بأن التحول من مسؤولية عقدية إلى تقصيرية لا يمكن اعتماده في قانون حمورابي، حيث لم يرد نص واحد يجيز للمتعاقدين تعديل احكام المسؤولية العقدية، أو تحويلها، أو تغيير قيمة التعويض فيها أو التخلص منه قبل وقوعه عن طريق الاتفاقات المتضمنة الاعفاء من المسؤولية، كما أن احكام المسؤوليةين كما سيتضح فيما بعد لا تختلف إلا في بعض الأمور التي لا تؤثر على طبيعة احكام المسؤوليةين واعتبارهما من النظام العام.

وعدم مخالفة احكام المسؤوليةين يؤكد مضمون مقدمة قانون حمورابي وخاتمته بأن قانون حمورابي جاء لحماية الضعيف وانصاف المظلوم، وانه حدد

قيمة الفوائد في القروض حتى لا يستغل الغني الضعيف ونظم الأجور واسقط بعض الفوائد والديون عن المدينين لرفع الظلم عنهم، وقد تضمنت المواد/٤٦، ٤٨، ١٠٢، ١٠٣ هذا المضمون ايضاً.

شروط الضرر:- يتبين من النصوص القانونية أن الضرر الواجب التعويض يجب ان يتصف بالشروط الآتية:-

(أ) أن يكون الضرر محققاً ثابتاً، سواء كان حالاً كما في المواد/٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٦١، ٦٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥... الخ. أم كان مستقبلاً كما في المواد/٤٢، ٤٣، ٦٢، ٦٣، ٢٥٥، ... ل. خ. أما الضرر الاحتمالي فلا تعويض عليه ما دام غير محقق.

(ب) أن يقع الضرر على حق مشروع، كالحقل والاشجار، والحيوانات، المملوكة والنقود، والاغراض المنزلية والسفينة والعبيد، والكرامة والشعور، والنفس والسن.

(ج) أن يكون الضرر مباشراً، بمعنى أن يكون نتيجة مباشرة للخطأ، أو الفعل الضار أما إذا كان غير مباشر، وهو ما يسمى بتسلسل النتائج، أو الأضرار، فلا يعتد به إذ لم ترد لهذه الحالة صورة بين النصوص المدونة والرقائم المكتشفة.

(د) أن يكون الضرر متوقعاً عند التعاقد، وتميز شريعة حمورابي بالنسبة لهذا الشرط بين الخطأ المتعمد والخطأ غير المتعمد، فتشترط الضرر المتوقع في الثاني دون الأول الذي أوجب فيه التعويض عن الضرر المتوقع والضرر غير المتوقع، كما في المادة/٤٦ لتوافر الغش والخداع والتعمد.

ج- العلاقة السببية بين الخطأ والضرر:- لا تقوم المسؤولية العقدية بتوافر ركنيها الخطأ والضرر بل يجب تحقق ركنها الثالث وهو وجود علاقة سببية بينهما، وأن يكون الخطأ هو سبب الضرر، أو أن الضرر كان نتيجة للخطأ وهذا ما يطلق عليه بالعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

وتظهر العلاقة السببية في النصوص السابقة بوضوح -فمثلاً ورد في المواد ٤٢-٤٣، ٤٤ ان اهمال الفلاح وعدم قيامه بالزراعة أو الحرث، كان السبب في انتفاء الغلة أو تحول الأرض إلى بور وجاء في المادة/٦٥ أن عدم قيام البستاني بتلقيح الأشجار كان السبب في قلة المحصول أو هلاكه.

وقد تنقطع العلاقة السببية على الرغم من وجود خطأ وضرر وذلك إذا كان الضرر لا يرجع إلى الخطأ بل إلى سبب آخر كأن يكون نتيجة لفعل المتضرر، كما في المادة/٦١ أو بفعل القوة القاهرة كما في المواد/٤٥-٤٦، ٤٨، ٢٤٩، أو بفعل الغير كما في المادة/١٠٣. في هذه الأحوال تنتفي المسؤولية لانتفاء أحد أركانها وهو العلاقة السببية.

٢. أثر المسؤولية العقدية

إذا تحققت أركان المسؤولية العقدية ترتب أثرها ووجب التعويض عن الضرر الحاصل للمتضرر، ويميز قانون حمورابي في التعويض بين الخطأ العمدي وبين الإهمال والتقاعس فيوجب التعويض في الحالة الأولى بأضعاف الضرر بينما يحدده في الحالة الثانية بقدر الضرر المتوقع. ومن حيث أنواع التعويض وأهدافه ومقداره فإنه لا يختلف عما ورد في المسؤولية التقصيرية لذلك سوف ابينه فيما بعد منعاً للتكرار.

٣. الأساس القانوني الذي يعتمده قانون حمورابي:

تضمنت النصوص المتعلقة بالمسؤولية العقدية ثلاث صور للفعل الضار، الأول الإهمال والتقاعس، والثاني العمد والغش، أما الثالث فهو الفعل الذي يترتب عليه ضرر ولم يوصف فاعله بالإهمال أو العمد قياساً بالشخص المعتاد، أو المتوسط من فئة الفاعل.

فقد ورد في المواد (٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢) أن البناء إذا بنى داراً ولم يقوَ عمله وانهار البيت، الخ فهذه المواد لم تتضمن ما يدل على الإهمال والتقصير^(٣١). وعليه فإن المسؤولية العقدية في قانون حمورابي تقوم بالخطأ السيير- لا على الخطأ الذي يشترط

التعدي أو التعمد لقيامه وان كان أكثر الصور الواردة تتضمن الإهمال أو العمد.

المبحث الثاني

المسؤولية التقصيرية

تتبين احكام المسؤولية التقصيرية من خلال واحداً وثلاثين نصاً ورد في شريعة حمورابي نستخلص منها اركانها، وأساسها القانوني:

١. اركان المسؤولية التقصيرية: تشير هذه النصوص إلى أن المسؤولية التقصيرية تقوم على الفعل الضار، والضرر الواقع، والعلاقة السببية بينهما.

أ. الفعل الضار: تؤكد النصوص على أن كل مرتكب لفعل ضار يكون ضامناً عواقب فعله بصرف النظر عن التعمد أو التعدي إذا كان الفاعل معلوماً.

وعليه يكون الفعل الضار هو كل فعل ترتب عليه ضرر بطريق مباشر كقطع شجرة من بستان الغير دون موافقة أو اذن صاحب البستان م/٥٩، وحجز شخص لآخر دون حق م: ١١٤ وتطليق الرجل لزوجته دون سبب عادل يبرر ذلك الطلاق م: ١٣٧ وفسخ الخطيب أو والد العروس الخطبة دون مبرر م: ١٥٩، ١٦٠، وفقاً عين شخص أو كسر عظمه أو ضربه أو جرحه أو الاعتداء على امرأة حامل يسبب لها اسقاط ما في بطنها أو وفاتها م: ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٤ وبطريق غير مباشر إذا كان الفاعل متسبباً للضرر، كتسبب الشخص اغراق حقل جاره المزروع نتيجة إهماله وتقاعسه أثناء فتح جدولته الخاص بالري م/٥٥، ٥٦.

ويستوي في الفعل الضار أن يكون الفعل سلبياً كتقاعس الشخص في تقوية سد حقله مما يترتب عليه حدوث ثغرة في السد فيدخل من خلالها الماء ليخرب حقل الجار م/٥٣ وإهماله اغلاق السد فيغمر الماء حقل الجار م/٥٥ وامتناع صاحب الحيوان عن قص قرنه م/٢٥١ وإهمال الراعي للبقر والغنم حتى يتفشى المرض بينهم م ٢٦٧.

أو أن يكون الفعل الضار ايجابياً كالضرب والحبس وفسخ الخطبة والطلاق دون مبرر م: ١٣٧، ١١٤، ١٥٩.

كذلك يستوي في الفعل الضار وصف فاعله بالعمد أو التعدي أو كان الفاعل حسن النية ومثال الأول، ضرب الدائن لكفيل المدين، واساءة معاملته م/١٦٧ واعتداء الزوجة على حق الزوج م/١٤١، ومثال الثاني حالة الإهمال والتفاس م/١٣٩، ١٤٠ أما الثالث فمثاله ما ورد في المواد/٢٦، ٢٠٨، فالتعويض وجب على الرغم من حسن نية الرجل وقسمه على ذلك.

مما تقدم يتبين أن شريعة حمورابي لا تعتمد الخطأ لقيام المسؤولية التقصيرية وأن كان فعل يؤدي بالغير ضرراً يوجب مسؤولية فاعله وتعويض ما ترتب عليه من ضرر، فالأفعال ترتبط ينتائجها لا بصفاتهما.

وهذه النظرة العادلة لحماية الضعيف (المتضرر) في قوانين العراق القديم والمعروفة الآن اكدها مشرعون من الملوك.

يقول الملك حمورابي في مقدمته (.. لأوطد العدل في البلاد، لأقضي على الخبيث والشر لكي لا يستعبد القوي الضعيف، ولكي يعلو العدل من أجل خير البشر الذي ساعد على اظهار الحق الذي يقود الشعب في الطريق المستقيم.. وضعت القانون ودستور العدالة بلسان البلاد ولتحقيق الخير للناس في ذلك الوقت أصدرت ما يلي (٣٢).

وقد وُجد نص يعود للملك حمورابي يمثل شعائر الاعتراف وردت ضمن اسئلة دقيقة لا تترك مجالاً لبيان دقة البابلي في سلوكه الأخلاقي والالتزام بها، ومدى ما كان يحظى به السلوك الأخلاقي من اعتبار لديهم. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النظام الأخلاقي والسياسي يعطي للملك حمورابي مجداً أعظم من كل امجاده الأخرى لأن الطابع الديني في بابل كان يلزم البابليين بواجبات اخلاقية تجاه الغير، تتبين اساسها في طلبهم للعدل دائماً حتى في صلواتهم الموجهة إلى الآلهة (٣٣) وكان العدل هو الشاغل الدائم للملك العراق القديم، لذلك نجد العدالة تتقمص القانون والاعراف حتى علاقات الناس بعضهم ببعض، من هذا المنطلق يسأل الفاعل عن فعله الضار وان لم يكن مخطئ فيه، وهذا ما لم تصل اليه حتى اليوم بعض القوانين المعاصرة على الرغم من مطالبة فقهاء القانون بالتعديل لإضفاء صفة العدالة على قوانينها.

وتتحدد طبيعة الفعل الضار في شريعة حمورابي في الخروج عن الرخصة وتجاوز الحق، فضلاً عن التعسف في استعمال الحق الذي ظهر جلياً منذ قانون لبت عشتار م/١٤ وقانون ايشنونا م/٦٠ وشريعة حمورابي م/٤٦، ٥٠، ٥٢، ط.

المسؤول عن الفعل الضار: ليس من شك أن الفاعل للفعل الضار هو المسؤول عن تعويض الضرر سواء كان رجلاً، أم امرأة، صغيراً أم كبيراً، وذلك لأن كلمة رجل في اللغتين السومرية والأكادية تعني فرداً أو شخصاً من الأحرار^(٣٤).

فضلاً عن النصوص والمدونات ذكرت اشخاصاً بصفات معينة عندما ارادت اختصاص النص بهم دون غيرهم، مثال الأب والأخ الأكبر والأصغر والزوج والزوجة ووالد الزوج ووالد الزوجة والأبناء والعبيد... إلخ، ولو كان ضمان الفعل الضار على الأب أو الأم أو الشخص البالغ... دون غيرهم لوردت صفاتهم بالنص لتحديد المسؤول عن التعويض من ناحية أخرى لم يرد في النصوص القانونية والمدونات نص يتضمن تحول المسؤولية من الفاعل إلى الغير بسبب الصغر أو الجنس أو الحالة الاجتماعية ما دام الفاعل معلوماً.

أما إذا تحققت أركان المسؤولية واستحال معرفة الفاعل للفعل الضار فإن المسؤولية عندئذ تقع على حاكم المدينة، أو عمدتها بوصفهما المسؤولين عن حماية الأشخاص والأموال داخل مدينتهما أو مقاطعتهما، فقد عد المشرع حمورابي أن عدم ايجاد فاعل الفعل الضار دليل على اهمالهما في واجبهما وهذا يوجب التزامهما بتعويض المتضرر... وهذا المبدأ العادل لم تعرفه حتى اليوم معظم القوانين المعاصرة والنافذة، منها القانون المدني العراقي وقوانين الدول العربية الأخرى.

وتميز شريعة حمورابي بين الفعل الضار الصادر من الغير والفعل الضار الصادر من المتضرر نفسه فإذا كان الضرر نتيجة فعل المتضرر انتفت المسؤولية.

هذا ما أكدته م/ج، ٦١. أما إذا كان من الغير ولا يد للمتضرر له فيه فإن مسؤولية فاعل الفعل الضار تنهض لتعويض المتضرر م: ٥٣، ٥٤، ٥٦.

مقياس الفعل الضار:- لم يعتمد قانون حمورابي مقياراً للفعل الضار لكونه عد وجود الضرر سبباً للتعويض وقد ذكرت أن الفعل سواء كان صادراً عن عمد أو تعد أو حسن نية

يضمن صاحبه إذا ترتب عليه ضرر للغير، إلا أن هذا لا يمنع من تأثير طبيعة الفعل الضار في تحديد قيمة التعويض كما سنبينه فيما بعد.

(ب) الضرر: - تؤكد النصوص المتعلقة بالمسؤولية أن الضرر ركن أولي لقيام المسؤولية المدنية بقسميها العقدية والتقصيرية لأن التعويض كأثر مباشر للمسؤولية لا يقوم إلا لتسوية الضرر الذي أصاب من يطالب به فتقوم المسؤولية من أجل تعويض الضرر، فإذا انتفى الضرر انتفت المسؤولية.

ويتمثل الضرر في قانون حمورابي في الصور الآتية:

أ. اتلاف المال: - كاتلاف حقل الجار م/٥٦ وقطع أشجار بستان مملوكة للغير م/٥٩ وحجز أموال الغير م/٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠.

ب. اذياء الجسم: - ككفء عين م/١٩٨، ١٩٩ وقلع سن م/٢٠١ والصفع م/٢٠٤ والضرب م/٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٣.

ج- اذياء الشعور والشرف والكرامة والحرية: - كحجز الحرية م/١١٤ والطلاق بدون مبرر م/١٣٧، ١٤٠ واهدار كرامة الخطيب برفض والد الخطيبة اتمام الزواج م/١٦٠، ١٦١ والمساس بسمعة الخطيبة وشعورها برفض الخطيب اتمام الزواج من خطيبته م/١٥٩. والمساس بسمعة مجلس البلدة نتيجة للبلاغ الكاذب م/١٢٦.

يتبين من هذه الصور أن للضرر شروطاً هي:-

أولاً: أن يكون محققاً ثابتاً على وجه التعيين سواء كان حالاً كما في م/٥٦، ٥٩، ١١٤، ١٣٧، ٢٦٠، أو كان مستقبلاً كما في المواد/٥٥، ١٥٩، ٢٠٦، ٢١٣ أما الضرر الاحتمالي أو الشروع في الفعل أو القيام به دون تحقق النتيجة (الضرر) فإنه لا ينشئ المسؤولية لانعدام ركن الضرر فيها، فمثلاً نصت المادة ٥٦ على أن (إذا فتح رجل الماء وخرب العمل...) ففتح الماء لا ينشئ المسؤولية لوحده بل تخريب العمل هو سبب مسؤولية فاتح الماء وعليه فلو فتح الرجل الماء وسقي حقل جاره دون أن يتجاوز ذلك ويصل حد التخريب فإن المسؤولية لا تتحقق لانعدام الضرر.

ثانياً: أن يكون مباشراً، بمعنى أن الضرر كان نتيجة للفعل الضار أما إذا كان غير مباشر وهذا ما يسمى بتسلسل النتائج أو تعاقب الأضرار فإن قانون حمورابي لا يعدها اضراراً توجب التعويض، حيث لم يرد من بين النصوص ما يدل على الأخذ بالضرر غير المباشر.

ثالثاً: أن يكون الضرر قد أصاب حقاً مشروعاً يحميه القانون كالحقوق المالية وسلامة الجسم وصون الشرف وكرامة الانسان وشعوره وحريته.

أنواع الضرر: عرف قانون حمورابي كسابقيه من القوانين نوعين من الضرر هما الضرر المادي والضرر المعنوي.

١. الضرر المادي ^(٣٥):- وهو الضرر الذي يتعلق بحق الإنسان مالياً أو شخصياً.

أ) الضرر الذي يصيب المال، ويتحقق في اتلاف المال كلياً، وعندئذ تقدر جسامه الضرر بقيمة المال التالف، كما في المواد، ٥٥، ٥٩، ٢٥٩، ٢٦٠ وقد يتحقق الضرر في اتلاف المال جزئياً كما في المواد ٥٦، ي ٢٢٨، كما يتحقق الضرر بنقص قيمة المال الاقتصادية وان لم يصبه تلف كما في المادة: ١٢٣، وتقدر قيمة الضرر بما لحق المتضرر من خسارة فعلية وما فاته من كسب كما في المواد/٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠.

ب) الضرر الذي يصيب الجسم:- نظم قانون حمورابي الاعتداء على الجسم في المواد من ١٩٦ الى ٢١٥ وعند قراءتها يتبين أن في بعضها يوجب القصاص وفي البعض الآخر، يوجب التعويض ويكون الأخير عند عدم المساواة في المركز الاجتماعي بين الفاعل والمتضرر فمثلاً نصت المادة (٢٠٠) على الآتي: (إذا أسقط رجل سن رجل مساو له فسوف يسقطون سنه) بينما نصت المادة (٢٠١) على (إذا أسقط سن مولى فسوف يدفع "منه" من الفضة).

وقد ورد في التعويض عن فقء العين وكسر سن والصفع واحداث الجروح في المشاجرات والضرب.

٢. الضرر المعنوي:- وهو الضرر الواقع على الشعور والاحساس والكرامة ويمس العرض أو السمعة أو الاعتبار أو العاطفة ويتضمن:-

أ) ضرراً معنوياً بحتاً: ويتحقق بالأذى الذي يصيب الانسان في شعوره أو سمعته أو عاطفته أو شرفه، كالادعاء الكاذب م/١٢٦٧ والهجرة والغاء الخطوبة م/١٥٩، ١٦٠، ١٦١.

ب) ضرراً معنوياً مقترناً بضرر مادي:- كالآلام الناتجة عن التشويه أو الضرب أو البتر أو القطع أو اللطم م/١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، وقد ورد التعويض في هذه المواد مختلفاً تبعاً لاختلاف المركز الاجتماعي للمتضرر.

فمثلاً نجد تعويض فقء عين رجل مولى أو كسر عظمه يدفع له "مناً" واحداً من الفضة م/١٩٨، بينما يدفع المتضرر نصف "المناء" من الفضة إذا كان فقء العين أو كسر العظم قد وقع على عبد رجل.

ج) وقد يترتب على الضرر المعنوي ضرر مالي فيسبب للمتضرر خسارة مالية كالطلاق م/١٣٧ لذلك يكون التعويض متغيراً وهذا ما يستخلص من استقرار المواد من ١٣٧ إلى ١٤١.

ج- العلاقة السببية:- لا تقوم المسؤولية التقصيرية بوجود فعل ضار وضرر فقط بل يجب لقيامها توافر العلاقة السببية بين الفعل والضرر وتحقق هذه العلاقة إذا كان الضرر نتيجة للفعل.

وتظهر العلاقة السببية في نصوص قانون حمورابي بصورة جلية فقد ورد أن الرجل إذا فتح الماء وخرب العمل الذي أنجزه في حقل جاره فعليه أن يدفع ٥٠٠٠ م/٥٦ فخراب الحقل كان نتيجة لفتح الماء كما أن حجز الشخص دون سبب يترتب عليه اهدار حريته م/١١٤ وطلاق الرجل لزوجته التي ولدت له اولاداً أو جهزته بالأولاد يكون تعسفاً يترتب عليه الشعور بالآلام كما يؤثر في مركزها الاجتماعي فضلاً عن خسارتها لمن يعيها وأولادها م ١٣٧٠، وحجز الشخص لأموال الغير بدون سبب يمنع صاحب المال من الاستفادة منه واستغلاله م/٢٤١ وهكذا إذا نتج عن الفعل اتلاف مال أو جسم أو تشويه

سمعة شخص آخر أو النيل من كرامته م/١٣٨ إلى ١٤٠. الخ. أما بالنسبة إلى تعدد الأسباب في انشاء الضرر فإن القانون لم يورد نصاً يدل عليه مما يمكن القول أنه لم يكن معروفاً في ذلك الوقت.

إلا أن قانون حمورابي تضمن حالة وجود السبب الأجنبي الذي يقطع الرابطة السببية بين الفعل والضرر، فمثلاً إذا مات الكفيل في بيت محتجزه موتاً طبيعياً لا تقوم المسؤولية التقصيرية ولا يلزم محتجزه بالتعويض م/١١٥، كما لا يسأل الراعي تجاه المالك للحيوانات إذا مرضت بسبب وباء الا له أو قتلت بفعل الأسد م/٢٦٦.

أثر المسؤولية التقصيرية: (تعويض الضرر):

يترتب على توافر اركان المسؤولية التقصيرية أثرها، وهو ثبوت مسؤولية الفاعل لتعويض الضرر الذي أحدث بفعله هو لإزالته كلياً أو التخفيف من وطأته وهو على ثلاثة أنواع: عيني ونقدي وبمقابل، وقد تضمنت النصوص القانونية هذه الأنواع الثلاثة وكما يلي:-

النوع الأول: التعويض العيني: وهو أجدى وسيلة لتعويض المضرور وذلك بمحو ما أصابه من ضرر بشرط أن يكون ذلك ممكناً وهذا خير من الإبقاء عليه قبالة مبلغ من المال يقدر له، وهو أكثر عدالة من غيره وقد ورد ذكر التعويض العيني في المواد ٢٣، ١٢٦، ١٣٨.

النوع الثاني: التعويض النقدي: ويتم ذلك بتقويم الضرر بالنقد وهو أوسع الأنواع انتشاراً في المسؤولية وتضمنت المواد الاتية التعويض النقدي وهي/٢٤، ٢٩٥، ١١٤، ١١٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٠.

النوع الثالث: التعويض بمقابل:- ويكون بدفع شيء ذي قيمة مالية غير النقد وليس من جنس وصنف الضرر بل يختلف عنه وجاء ذكر التعويض بمقابل في المواد/٢٣ (٣٦)، ٥٥، ٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١.

تقدير الضرر: تؤكد المادتان/٥٥-٢٣٨، ٢٤١ أن التعويض يشمل ما فات من كسب فضلاً عما وقع من خسارة، فقد تضمنت المادة/٥٥ أن التعويض الواجب دفعه من المسؤول يقدر بمقدار ما ينتجه حقل جاره لا قيمة المزروعات التالفة بسبب غمر الماء للحقل المتضرر... وهذا يمثل قيمة الضرر فضلاً عن ما فات المتضرر من كسب. كما ورد في المادة/٢٤١ وجوب تعويض مالك الثور ثلث "المنأ" من الفضة على الرغم من بقاء الثور دون أضرار به وهذا يدل على أن المسؤول يجب عليه تعويض ما فات صاحب الثور من كسب. أما المادة/٢٣٨ فقد نصت على أن تعويض صاحب السفينة الغارقة والتي أخرجها من أغرقها بنصف ثمنها فضة علماً بأن السفينة غير تكون متضررة إلى هذا الحد لدفع نصف ثمنها فضة مما يشير إلى أن مقدار التعويض هو قيمة الضرر وما فات من كسب.

الفصل الثالث

"المسؤولية المدنية عن الأشياء"

تتضمن مواد شريعة حمورابي صوراً للمسؤولية عن الأشياء يمكن تقسيمها إلى المسؤولية عن الحيوان، والمسؤولية عن العقار، وأخيراً المسؤولية عن الآلة ابينها تباعاً فيما يأتي:-

المبحث الأول

المسؤولية عن الحيوان

وردت صور المسؤولية عن الأضرار التي يحدثها الحيوان في المواد/٥٧، ٥٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٦، ٢٦٧ ويتضح لنا من هذه المواد الآتي:

١. الأصل أن الأضرار التي تحدثها الحيوانات هدر لا تعويض لها ويتحملها المتضرر، فقد نصت المادة/٢٥٠ على أنه (إذا نطح ثور أثناء سيره في السوق رجلاً واماته، فإن هذه القضية لا تحتاج إلى إقامة الدعوى). وعليه تنعدم المسؤولية عن الأضرار الحاصلة من الحيوانات وتنتفي مسؤولية حارس الحيوان، سواء أكان الضرر واقعاً على النفس أم على الأموال.

٢. يستنبط من المواد/٥٧، ٥٨، ٢٥١، ٢٥٢ قاعدة تفيد هذا الأصل وهي تعويض الأضرار التي يحدثها الحيوان للغير وذلك إذا توافرت الشروط الآتية:

أ (أن يكون الحيوان مملوكاً وتحت الحراسة: لا تقوم المسؤولية على ما يحدثه الحيوان من ضرر إلا إذا كان مملوكاً وتحت الحراسة، أما إذا كان مباحاً (غير مملوك) (أو كان مملوكاً ولكن هرب من حارسه) دون إهمال أو تعد أو تعمد منه فتعديه على الغير وأموالهم هدر لا تعويض عليه. ولم تشترط النصوص أن يكون حارس الحيوان هو مالكة بل هو من له سلطة فعلية عليه في توجيهه ورقابته، والتصرف في امره وان لم يكن مالكا له، هذا ما اكده المواد/٥٧، ٥٨، ٢٦٧، وحارس الحيوان الذي في يده زمام الحيوان وله السيطرة الفعلية عليه في توجيهه وفي رقابته يكون المسؤول عن تعويض الضرر سواء ثبتت هذه السيطرة الفعلية بحق كالوديعة والعارية والأجرة، أو بغير حق كالسارق والغاصب^(٣٧)، وتستمر هذه المسؤولية ما دامت السيطرة الفعلية على الحيوان قائمة، وقد تنتقل السيطرة الفعلية في توجيه الحيوان ورقابته من يد الحارس إلى يد غيره، فتنتقل معها المسؤولية عن فعل الحيوان الضار.

وعليه لا يعد حارسا من كان الحيوان تحت يده أن تكون له السيطرة الفعلية عليه في التوجيه والرقابة، فمثلاً لا يعد حارساً صاحب الحقل الذي وافق على دخول الحيوانات في حقله وذلك لانعدام السيطرة الفعلية عليها في التوجيه والرقابة، ولا يشترط في الحارس أن يكون منتفعاً بالحيوان كالراعي لتنهض مسؤوليته ما دامت السيطرة الفعلية على الحيوان بيده.

ب) خطأ الحارس:- ميزت النصوص بين الخطأ الصادر عن حارس الحيوانات الأليفة غير الضارة كالأنعام، والخطأ الصادر عن حارس الحيوانات الأليفة الضارة كالثور.

وعدت مجرد الإهمال وترك الحيوانات الأليفة غير الضارة ترعى في حقل الغير دون إذن أو موافقة خطأ تقام عليه مسؤولية الراعي ويلتزم بتعويض صاحب الحقل عن الأضرار الحاصلة له من الحيوانات. أما الحيوانات الأليفة الضارة كالثور فإن مجرد الإهمال لا يعد خطأ يوجب التعويض بل يجب اصدار تبليغ من إدارة البلدة

التي يخضع لها حارس الحيوان أو مالكة ينبيهه بخطر ثوره فإن ازالها انتفى الخطأ وانتفت المسؤولية، والا كان مسؤولاً عن تعويض الأضرار الحاصلة من ثوره نتيجة إهمال مراقبة أو عدم قص قرنه بعد انذاره لإزالة خطورته.

والحيوانات التي ورد ذكرها في النصوص السابقة هي الثيران والأغنام وقد ورد ذكر هذين النوعين من الحيوانات على سبيل المثال لا الحصر لأن القوانين السابقة لقانون حمورابي ورد فيها ذكر مسؤولية مالك الكلب العقور فضلاً عن مسؤولية مالك الثور كما ورد ذكر أجور الحمار المستعمل للدراس في المادة/٢٦٩ من قانون حمورابي، وان ذكر بعض أنواع من الحيوانات دون الآخر لا يمنع القول بأن حارس الحيوان يكون مسؤولاً عن الفعل الضار الصادر من حيوانه إذا اهل في حراسته بالنسبة للحيوان الأليف غير الضار أو اهل في تنفيذ الانذار الموجه اليه من ادارة بلديته إذا كان الحيوان من الحيوانات الأليفة الضارة بشرط أن يكون الحيوان حياً.

أما الحيوان الميت فلا يسأل مالكة أو حارسه عن الأضرار الحاصلة من جثة حيوان ميت بوصفه شيئاً وليس حيواناً، ويسأل عن التعويض الحارس لا المالك إذا لم يكن المالك هو الحارس.

(ج) أن يترتب على فعل الحيوان ضرر للغير فقد ورد في المادة ٥٧ أن الأغنام دخلت حقل الغير واتلفته، وجاء في المادة/٢٥١، ٢٥٢ ونطح ذلك الثور ابن الرجل أو عبد رجل وأفعال هذه الحيوانات هي أعمال ايجابية كانت السبب في اتلاف الحقل أو هلاك الشخص بالنطح أو الاضرار به، وعليه لا يعتد بالأضرار الصادرة عن الحيوان ان لم يكن دوره ايجابياً في حدوثه كسقوط الحيوان على شيء اتلفه أو على شخص فاهلكه أو أقام الذعر في نفس الغير فيتضرر الشخص نتيجة ذلك دون مساس الحيوان له في هذه الحالات لا يحق له الرجوع بالتعويض على مالك الحيوان.

وقد يقع الضرر الذي يحدثه الحيوان على الغير كما هو في الغالب، وقد يقع على المالك إذا لم يكن هو الحارس، وقد يقع على الحارس، وقد يقع على الحيوان ذاته، م/٢٦٧ تؤكد هذه المادة من شريعة حمورابي حق المالك بالرجوع إلى الحارس الذي تسبب باهماله

مرض البقر والغنم، فالحارس مسؤول دائماً عن الأضرار التي يحدثها الحيوان وان وقعت على ملكها.

وأخيراً فان مسؤولية صاحب الحيوان أو حارسه لا تترتب الا إذا نسب اليه خطأ في توجيهه وقيادته ورقابته، ولا يكون صاحب الحيوان أو حارسه مسؤولاً عن الضرر إذا وقع في خطأ من المتضرر ونتيجة الاستفزاز للحيوان وهياجه فألحق به ضرراً، أو استفزاز الغير للحيوان وأثاره فألحق بالغير ضرراً لأن الضرر في الحالتين لا ينسب إلى خطأ صاحب الحيوان أو حارسه وانما لسبب اجنبي.

والخطأ في المسؤولية عن الحيوان يفترض وجوده في المادتين/٥٧، ٥٨ ويقبل اثبات العكس أما في المادتين/٢٥١، ٢٥٢ فهو خطأ مؤكد الوجود مفروضاً فرضاً غير قابل لإثبات العكس لأن تنبيه الحارس من قبل الجهة المختصة إلى الضرر المتوقع الناشئ عن حيوانه وتراخيه عن القيام بما ينبغي عليه من عمل لتوقي الضرر يعد تقصيراً لا يستطيع نفيه وبالتالي فإن مسؤوليته تقوم على هذا الأساس ولا يستطيع التخلص من المسؤولية.

مما تقدم يتبين أن المسؤولية عن فعل الحيوان الضار بالغير تقوم على فكرة الخطأ المفترض الصادر ممن له سلطة فعلية على الحيوان، سواء كان مالكة، أم كان حارسه، وان الضرر في هذه المسؤولية يشترط أن يكون نتيجة التماس المباشر بين الحيوان والمضرور اضافة إلى ذلك يجب توافر الرابطة السببية بين خطأ المسؤول والضرر الواقع للغير بمعنى أن اهمال الحارس أو عدم استجابته لأوامر السلطة هي التي ادت إلى احداث الضرر والا انتفت المسؤولية عن فعل الحيوان الضار، هذا ما أكدته المادتان/٢٦٦، ٢٦٧ من قانون حمورابي، فقد نصت المادة ٢٦٦ على اعفاء الحارس من المسؤولية إذا كان هلاك الحيوانات المسؤول عن حراستها قد وقع بدون تعد منه أو تقصير أو اهمال وانها هلكت بقوة قاهرة (وباء الاله) أو بفعل الغير (الأسد) دون أن ينسب اليه خطأ مباشراً أو غير مباشر.

المبحث الثاني

المسؤولية عن العقار

وردت صور المسؤولية عن العقار في المواد/٥٣، ٥٤، د، ومن تحليلها يتبين لنا الآتي:

١. تنظم المادتان/٥٣، ٥٤ صور للأضرار الحاصلة من البناء وتتحقق فيها المسؤولية عن البناء إذا توافرت الشروط الآتية:-

أ (خطأ من مالك البناء أو حارسه، ويتمثل الخطأ في المادة ٥٣ باهمال غلق السد والتقاعس في تقويته وحفظه وصيانته بصورة صحيحة، ما يترتب عليه احداث ثغرات فيه أو كسره فيتسرب لذلك الماء إلى الأرض المجاورة فيخربها.

ب) نشوء الضرر عن انهدام البناء أو سقوطه أو فتح ثغرات فيه أو اهمال غلقه باحكام. المسؤول عن الضرر: يعد المسؤول هنا هو من له سلطة فعلية على البناء (السد) سواء اكان المالك أم كان غير المالك كالمستأجر والمزارع وعامل الري والمستصلح للأرض البور.

اسباب المسؤولية في المادتين/٥٤/٥٤:- تقوم المسؤولية في هاتين المادتين على خطأ مفترض قابل لإثبات العكس. لأن المسؤولية تقوم على افتراض الاهمال والتقاعس دون الحاجة إلى تبليغ من سلطة أو جهة معينة مختصة لذلك يستطيع الحارس أن يثبت عدم تقاعسه أو عدم اهماله في حراسته للسد واستعماله، فينتفي بذلك خطؤه وبالتالي مسؤوليته.

٢. تنظم المادة/د صورة الأضرار الحاصلة عن الأرض غير المسورة والبيت المهجور وتتحقق المسؤولية عن العقار وفق هذه المادة إذا توافرت الشروط الآتية:-

أ (وجود بيت متداع مهجور. أو أرض مهجورة غير مسورة مملوكين للأشخاص.

ب) أن يصدر تنبيه ممن يخشى الضرر من وجود البيت المتداعي المهجور أو الأرض غير المسورة المهجورة. ويشترط أن يكون التنبيه أمام الشهود وإلا عد لاغياً لا يعتد به.

ج) أن يوجه التنبيه إلى المالك وهذا لا يعني أن التنبيه لا يجدي في المسؤولية عن

العقار لغير المالك كالحارس وذلك لأن البيت المهجور والأرض المهجورة يعني عقارات متروكة غير مستعملة ولا مستغلة وعليه يكون المالك هو المسؤول عنها وما يترتب عليها من أضرار لعدم وجود حارس عليها.

(د) أن يهمل صاحب البيت المهجور تقوية بيته واغلاقه بصورة يمنع فيها الغير من استغلاله للوصول إلى البيوت المجاورة. وكذلك بالنسبة لصاحب الأرض المهجورة إذا لم يقيم صاحبها بتسويرها ومنع الدخول إليها ليصعب استغلالها للأضرار بالغير.

(هـ) أن يكون الضرر قد حصل عن طريق البيت المهجور، فعندئذ يكون البيت المهجور سبباً مهماً لحصول الضرر للمتضرر ان وجد، وكذلك إن كان السارق قد استغل وجود أرض مهجورة للوصول إلى دار المتضرر فتكون الأرض عندئذ سبباً مهماً ولازماً لوقوع الضرر إذا تحققت هذه الشروط قامت المسؤولية على صاحب الدار أو الأرض لتعويض الضرر الحاصل للغير بسببهما.

وقد يثور لدى البعض سؤالان، الأول إذا عرف فاعل الضرر هل يسأل مسؤولية شخصية أم يترك ليسأل صاحب الدار أو الأرض المهجورتين أم أن مسؤوليتهما مشتركة. والثاني ما هو مبدأ المسؤولية عن العقار في قانون حمورابي؟

من استقراء النصوص التي ذكرناها في المسؤولية الشخصية يتبين لنا أن المسؤولية الشخصية كما ذكرت سابقاً تقوم على الضرر أولاً، وهي تنهض وان لم يكن المسؤول مخطئاً في المسؤولية التقصيرية فإذا استحال معرفته فإن نص المادتين ٢٣، ٢٤ يلزم الحاكم أو العمدة الذي حصل على أرضه ومنطقته الفعل الضار بالتعويض، فإن وجد سبباً غير مباشر ساعد على تحقيق الضرر سئل صاحبه بشرط أن يكون مخطئاً، وعليه تتقرر مسؤولية صاحب البيت أو الأرض المهجورتين يسألان عن تعويض الضرر إذا استحال معرفة الفاعل، أما إذا عرف فإنه يسأل مسؤولية شخصية كاملة وتبرأ بذلك ذمة صاحب البيت أو الأرض على الرغم من توافر الشروط السابقة، لأن قانون حمورابي لم يذكر من قريب أو من بعيد صورة واحدة تتضمن تعدد الأسباب لحصول الضرر، واشتراكهما في التعويض.

وعليه تكون مسؤولية صاحب الدار أو الأرض المهجورتين مسؤولية احتياطية تنهض عند انتفاء المسؤولية الشخصية. وهذا ضمان آخر للمتضرر لحصوله على التعويض ومنها يتبين مدى اهتمام العراقيين القدماء بالشخص الضعيف وإيصال الحق لصاحبه. أما ميدان المسؤولية عن العقار في قانون حمورابي فإنه يعد واسعاً جداً حتى بالنسبة للقوانين المعاصرة لكونه يشمل الآتي:-

أ) وجوب التعويض عن جميع الأضرار الحاصلة عن انعدام البناء كلياً أو جزئياً وقد وردت عدة صور لهذه المسؤولية في قوانين العراق القديم منها م/٥٩ من قانون اشنونا^(٣٨) وم/٥٣ من قانون حمورابي.

ب) التعويض عن الأضرار الحاصلة عن البناء والأراضي غير المسورة (المهجورة) إذا استغلت هذه العقارات للأضرار بالجوار وفق شروط معينة تمنع التعسف من استعمال الحق بالنسبة لملاكها أو من له سلطة فعلية على علاقتهم بمن يجاورهم من أشخاص وهذه النظرة العادلة والميدان الواسع للمسؤولية عن العقار غير موجود في القوانين النافذة، منها القانون العراقي حتى يومنا هذا، من ناحية أخرى فإن المسؤولية عن العقار تتحقق سواء أكان الضرر ناتجاً مباشرة من العقار أم كان العقار متسبباً في وقوع الضرر كما ورد في المادة/د.

وتنهض المسؤولية عن العقار في قانون حمورابي على خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس لأن المالك أو من له سلطة فعلية متى ما تبلغ أمام الشهود بضرورة اتخاذ الحيطة اللازمة لمنع وقوع الضرر للغير يكون مسؤولاً عن الضرر إذا تقاعس أو أهمل في اتخاذ تلك الحيطة والحذر أما إذا قامت المسؤولية في الحالات التي لا تشترط التبليغ أمام شهود فإن الخطأ فيها مفترض يقبل اثبات العكس.

وبالمقارنة مع القوانين المعاصرة نجد المسؤولية تكون عن البناء فقط دون الأرض وهي تقوم عما يحدثه تهدم البناء من ضرر شريطة أن يكون التهدم راجعاً إلى ميلانه وتصدعه أو وجود عيب في البناء وأن يكون المالك عالماً به، أو بإمكانه أن يعلم وتشترط أن يكون الضرر ناتجاً مباشرة في البناء أما إذا كان البناء متسبباً في الضرر فلا تعويض وإن استحال معرفة الفاعل المباشر وأخيراً تقتصر القوانين على مسؤولية مالك البناء دون

حارسه فان استحالة تبليغ المالك وحدث الضرر تخلص المالك من المسؤولية لذلك يكون ميدان هذه المسؤولية ضعيف في القوانين المعاصرة عما هو عليه في العراق القديم. وبما أن القوانين المدونة في العراق القديم لا تتضمن جميع القوانين المعروفة في ذلك الزمن بل بعضها، فعليه يمكننا القول أن اضافة المواد/٥٣، ٥٤، د إلى ما ورد في قانون لبت عشتار ١١/ واشنونا/٥٩ يجعلنا نقول أن المسؤولية عن العقار في قانون حمورابي ذات ميدان واسع شامل لكل الأضرار المباشرة وغير المباشرة الحاصلة عن العقار المملوك -بناء الأرض- لا على البناء فقط وان مسؤولية تقع على حارس العقار سواء أكان هو المالك أم كان غير المالك ما دامت السلطة الفعلية بيده وعليه اتخاذا الحيطة والحذر اللازمين لمنع وقوع الضرر عنه مباشرة أو تسبباً.

المبحث الثالث

المسؤولية عن الآلة

أشارت المادة ٢٤٠ من شريعة حمورابي إلى صورة للمسؤولية عن الآلة، ومنها نستخرج الشروط اللازمة لهذه المسؤولية وهي:-

١. أن يتولى شخص ما حراسة الآلة، ويستوي في ذلك أن يكون الحارس هو المالك لها أم غيره ما دامت السلطة الفعلية على الآلة بيده، والآلة في المادة أعلاه هي سفينة تسير بقوة التجديف ويتولى الربان ادراتها وتوجيهها، فله السلطة الفعلية عليها لما له من توجيه ورقابة على من يقوم بالتجديف لتسييرها^(٣٩).

٢. وقوع الضرر بفعل الآلة، وتتحقق المسؤولية إذا كان الضرر ناشئاً عن فعل الآلة الايجابي فلا يكفي تدخلها سلبياً، فإذا كانت الآلة واقفة غير متحركة، وارتطم بها شيء آخر وتحطم أو غرق لا يضمن حارس الآلة لأن في هذه الحالة لا يكون الضرر قد وقع من فعل الآلة لعدم تدخلها ايجابياً في احداث الضرر. هذا ما أكدته المادة أعلاه بنصها على أن السفينة كانت تسير بقوة التجديف أي متحركة واصطدمت بسفينة تسير بقوة التيار. وهكذا لا يسأل حارسها إذا كان الضرر الناشئ عن الآلة نتيجة

انفلاتها من حبالها بسبب لا يد للحارس فيه كالهواء والتيار.

٣. أن يترتب على الفعل ضرر للغير أو لأموالهم يتبين هذا من النص أعلاه (م ٩٢٤٠ التي أكدت تعويض جميع الأضرار الحاصلة للسفينة التي تسير بقوة التيار وما عليها من اشياء وحاجات ويستوي في ذلك اغراق السفينة وما عليها كلياً أو اغراقها ثم اخراجها إذ يكفي الاضرار بها وبحمولتها لقيام المسؤولية، فقد ورد في المادة (٢٣٨) ما نصه ((إذا غرق ملاح سفينة رجل ثم اخرجها من الماء...)) فإذا تحقق الضرر بالسفينة والأشياء المحملة عليها قامت مسؤولية ربان السفينة التي تسير بقوة التجديف.

٤- أساس المسؤولية عن الآلة تقوم هذه المسؤولية على خطأ مفترض لا يستطيع المسؤول فيه عن نفسه، ولا يكلف المتضرر باثباته بل عليه فقط اثبات الشروط اعلاه الواجب توافرها لتحقيق هذه المسؤولية والأشياء المحملة على السفينة التي وقع عليها الضرر لتقدير التعويض، والسبب في ذلك هو أن الآلة في هذه المادة تسير بارادة من يقوم بالتجديف وهؤلاء تحت سيطرة وتوجيه الربان، بينما السفينة المقابلة تسير بقوة التيار وليس للارادة سيطرة كبيرة عليها في تسييرها وقوة اندفاعها وان كان لها ربان ايضاً لأن سيطرته الفعلية عليها محدودة.

الفصل الرابع

"التعويض في المسؤولية المدنية في شريعة حمورابي"

حددت النصوص مقدار ونوعية التعويض عن الضرر في كل مادة منها وهي تشمل جميع أنواع التعويض، النقدي، والعيني، وبمقابل، اما مقداره فقد اختلفت باختلاف الخطأ إذا كان صادراً عن اهمال وتقاعس أم كان صادراً عن غش وخداع وعمد وفيما يأتي بيان أنواع التعويض، وتقديره، والهدف منه.

المبحث الأول

أنواع التعويض

تضمنت النصوص القانونية التعويضات الآتية:-

١. ما فقده المتضرر كمأ ونوعاً م/٢٣، د، ١٢٥ وما ائلف له م/٥٣.
٢. محصولاً، حنطة، شعيراً، حباً، بقدر ما ينتجه حقل جاره م/٤٢، ٥٥ | أو بستانه م/٥٦ يضاف اليه تنظيم اخاديد الحقل في المادتين ٤٣ و ٦٢.
٣. ١٠ كور من الحبوب لكل بور من مساحة الحقل م/٤٤، ٥٦، ٦٣.
٤. ٢٠ كور من الحبوب لكل بور من مساحة الحقل م/٥٧.
٥. نصف منا من الفضة تعويضاً عن قطع شجرة من بستان م/٥٩.
٦. احتساب الأرض البور من نصيب المسؤول م/٦١.
٧. اجرة الدار يعيدها المؤجر إلى المستأجر م/و.
٨. مضاعفة كمية الحبوب والفضة التي استلمها التاجر، يعيدها للمقترض م/ي.
٩. ثلاثة أمثال مبلغ القرض يدفعه البياع المتجول إلى المقرض م/١٠٦.
١٠. ستة أمثال مبلغ القرض يدفعها التاجر إلى البياع م/١١٧.
١١. خمسة أمثال الأموال التي استولى عليها الحارس يدفعها لملكها م/١١٢.
١٢. ضعف مقدار الوديعة يدفعها المودع لديه للمودع م/١٢٠، ١٢٤.
١٣. ضعف ما ادعى فقداًه كمأ ونوعاً م/١٢٦.
١٤. نصف محصول الحقل والبستان المنقولة فضلاً عن حصة وريث من كل شيء يدفعها الزوج لزوجته تعويضاً عن الطلاق م/١٣٧.
١٥. مقدار المهر المعين م/١٣٨ منا واحدة من الفضة م/١٣٩، ثلث منا من الفضة م/١٤٠، تعويض الزوجة مقابل طلاقها حسب مركز الزوج الاجتماعي ان لم يكن لها مهر معين.
١٦. هدية المخطوبة يخسرهما الخطيب م/١٥٩، ضعف ما جلبه يرده والد الخطيبة للخطيب م/١٦٠، ١٦١.

١٧. عبداً يعبد م/٢١٩، نصف ثمنه/٢٢٠، خمس ثمنه م/٢٢٥ تعويضاً يدفعه الطبيب عن بعض أخطائه الطبية حسب الأحوال.
١٨. إعادة بناء البيت المتهدم أو تقويته إذا تصدع مع تعويضه جميع الأموال التي تلفت بسبب تهدم البيت يعوضه البناء لصاحب البيت م/٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣.
١٩. إعادة ترقيم السفينة م/٢٣٥.
٢٠. سفينة بدلاً عن التي غرقت فضلاً عن تعويض الأشياء التي كانت بداخلها يدفعها الملاح لمن يملك السفينة والأشياء م/٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠.
٢١. ثلث المنا من الفضة م/٢٤١ يدفع هذه التعويضات المحتجز أو المستأجر الثور إلى مالكة عن الأضرار الواقعة على الثور.
٢٢. نصف منا من الفضة م/٢١١، ثلث منا من الفضة م/٢٥٢، يدفعها مالك الثور للمتضررين من الثور.
٢٣. خمس شقيقات من الفضة تعويضاً لفقدان محراث م/٢٥٩، وثلاث شقيقات من الفضة تعويض مسحة أو جرافة م/٢٦٠.
٢٤. ضعف الحبوب التي تسلمها الراعي يدفعها لمالك الماشية م/٢٥٤.
٢٥. ستين كوراً من الحبوب لكل بور من مساحة الحقل م/٥٨، ٢٥٥.
٢٦. مقدار ما فقده من الماشية يدفعها الراعي لمالكها م/٢٦٣، ٢٦٤.
٢٧. عشرة أمثال ما سرقه من الماشية يدفعها الراعي لمالكها م/٢٦٥.
٢٨. منا واحدة من الفضة م/٢٤، ١٩٨، ٢٠٣، ثلث منا من الفضة م/١١٤، ١١٦، ٢٠١، ٢٢٨، ٢١٤، نصف قيمة العبد م/١٩٩، عشرة شقيقات من الفضة م/٢٠٤، ٢٠٩، اجرة معالجة المصاب م/٢٠٦ نصف منا من الفضة م/٢٠٧، ٢١٢، خمس شقيقات من الفضة م/٢١١ وشقيقات من الفضة م/٢١٣، تدفع هذه التعويضات عن الضرر الواقع على جسم الانسان ابتداء من وفاته حقيقية م/٢٤٥ أو حكماً م/٢٢٦ (الدية) الى حجز الحرية والاجهاض والصفع.

من هذا التفصيل يتضح أن قانون حمورابي قد أخذ بجميع أنواع التعويض المعروفة حالياً وهي:

أ (التعويض النقدي: - ويشمل النقد بالفضة والحنطة والشعير وقد اخذ القانون بهذا التعويض في حالتين الأولى: إذا كان الأصل في التعويض هو للنقد كالديان والقروض والثانية: إذا كان الأصل هو التعويض العيني واستحال بخطأ من المدين أو كان التعويض بمقابل وحدد المقابل بالنقد كالأضرار الواقعة على العقارات والمزروعات.

ويميز قانون حمورابي بين التعويض بالحبوب (الحنطة والشعير) بوصفها نقداً حيث وردت عند وقوع الضرر على المزروعات والأراضي والبساتين كما في المواد/٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٣، الخ وبين التعويض بالفضة بوصفها نقداً.

إذا تعلق الضرر بالجسم والحرية والأموال الأخرى غير المزروعات والأراضي الزراعية والبساتين، فإن التعويض النقدي هنا يتمثل بمقدار معين من الفضة يختلف باختلاف الضرر ونوعه ومقداره وأحواله كما في المواد/٢٤، ١٣١، ١٤٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٦٠... الخ.

ب (التعويض العيني^(٤٠)) - وهو أكثر أنواع التعويض عدالة للمتضرر كونه يعيد حالة المتضرر إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر.

ويتحقق هذا التعويض إذا كان التعويض العيني ممكناً وكان المدين قادراً على التعويض، أما إذا استحال التنفيذ على المدين فإن التعويض يتحول إلى النقدي مثال ذلك ما ورد في المادة/٥٤ التي تؤكد أن المسؤول إذا استحال عليه تعويض المتضرر تعويضاً عينياً، وذلك بدفع الحبوب التي تسبب بتلفها، فلهن أن يبيعوه وممتلكاته ثم يقسمون الثمن، والثمن دائماً يكون نقداً يدفع للمتضررين.

وقد ورد التعويض العيني في الكثير من المواد منها/٤٢، ٤٣، ٥٣، ٥٥، ٦٢، د، ١٠٧، ١١٢، ١٦٠، ١٦١، ٢٣٥، ٢٥٤... الخ.

ج (التعويض بمقابل: - وهو دفع قيمة التعويض من غير النقد أو عين الضرر ويتمثل هذا التعويض في المواد/٤٣، ٦١، ٦٢ ويمكن عد التعويض بمقابل متحققاً ايضاً في المواد/د، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥ وذلك إذا كانت الأموال الواجب التعويض بمثلها من الأموال القيمة وليست من الأموال المثلية، فعندئذ يكون التعويض اما نقداً إذا كان الدفع بقيمتها أو بمقابل إذا كان الدفع بغير

النقد أي بما يقابلها وان اتحدت بالجنس والنوع كالماشية بأنواعها والسفن م/٢٣٢،
٢٣٦، ٢٦٣، ٢٦٧.

المبحث الثاني

تقدير التعويض

يتم تقدير التعويض عن الضرر بثلاث صور هي:- التقدير القانوني وهو الذي يتولّى القانون تحديده كالفوائد والاجور^(٤١) والتقدير الاتفاقي ويتم باتفاق الطرفين على ما يجب ادائه من التعويض سواء كان الاتفاق قبل وقوع الضرر وهذا ما يسمى بالشرط الجزائي أو بعد وقوعه هذا ما يسمى بالتعويض الاتفاقي، واخيراً التقدير القضائي، وهو الذي يتولّى القاضي تقديره لكل حالة مستقلة عن الأخرى وحسبما تقتضي الظروف الملائمة لها.

وبالرجوع إلى قانون حمورابي نجد أن جميع النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية قد تضمنت نوعية التعويض ومقداره وهذا ما يسمى بالوقت الحاضر بالتعويض القانوني، كما لم يرد بينها ما يشير إلى التقدير الاتفاقي والتقدير القضائي للتعويض إلا أن عدم الإشارة إليها لا يعني عدم معرفتها أو اعتمادهما في المسؤولية آنذاك وذلك لأن العقود بأنواعها كانت معروفة وأكثرها عقود رضائية وليس هناك ما يمنع من إضافة الشروط المعروفة إذا ارتضاها الطرفان^(٤٢). يؤكد هنا النص. المادة/٢٣٣ حيث ورد فيها ((ولم يكن عمله حسب الشروط...)). أما التعويض القضائي فإن نص المادة/٥ يؤكد تأكيداً لا لبس فيه بقدرة القاضي على تحديد التعويض ومقداره فقد نصت على ((إذا نظر في قضية قانونية وصادر بخصوصها حكماً وثبت (الحكم) على رقيم مختوم، وبعد ذلك غير قراره فان ثبت أن ذلك القاضي قد غير (حكمه) في القضية التي نظر فيها فعليه أن يتحمل عقوبة تلك الدعوى ويدفع اثني عشر مثلاً).

وزيادة على ذلك عليهم أن يطرده بلا رجعة من مجلس القضاة ومن على كرسيه ولا يحق له أن يجلس مع القضاة للنظر في دعوى)). ان ذكر (سوف يدفع اثني عشر مثلاً للمطلوب في تلك الدعوى) يدل على أنها تتعلق بالأموال وذكر (غير حكمه) يدل على أن

التقدير القضائي. أي أن مصدره القاضي ولو كان القاضي يفصل بمنازعة قد نظم القانون حكمها كلياً لوقعت العقوبة على القاضي دون أن يغير حكمه إذا كان قراره مخالفاً للقانون، كما يدل مفهوم النص أن بإمكان القاضي أن يغير قراره في دعوى أخرى وان كانت مشابهة في موضوعها وظروفها للدعوى السابقة لها مما يؤكد قدرة القاضي على الاجتهاد في اصدار القرار وهذا يجعله من باب أولى قادراً على تعيين نوعية ومقدار التعويض في المسؤولية المدنية، ومن ناحية أخرى فقد ذكرت أن الاحكام القضائية هي من أهم مصادر القوانين في العراق القديم.

كما أن هذه القوانين وردت على سبيل المثال لا الحصر وعلى القاضي النظر في جميع الدعاوى المرفوعة أمامه فهو لا يستطيع رد دعوى ما بحجة عدم وجود نص ينظمها^(٤٣).

المبحث الثالث

الهدف من التعويض

اختلف فقهاء القانون حول الهدف من التعويض في المسؤولية المدنية فذهب بعضهم إلى أن للتعويض هدفاً عقابياً، وذهب آخرون إلى أن الهدف من التعويض هو اصلاح الضرر وجبره، أما البعض الآخر فقد ذهبوا الى أن للتعويض هدفاً مزدوجاً^(٤٤).

١. للتعويض هدف عقابي:- وهذا هو الاتجاه الشخصي في تقدير التعويض وبموجبه يكون دور الفعل الضار مقياساً للتعويض فيختلف التعويض على الفعل وتحدد مداه حسب جسامته فقد يتجاوز التعويض اللازم لجبر الضرر في حالة الغش والخطأ الجسيم، وقد ينزل عنه في حالة الخطأ اليسير فيعبر الفقه عن هذا الاتجاه الشخصي عادة بفكرة العقوبة الخاصة وتقوم المسؤولية فيه بوظيفتين هما تعويض الضرر وردع المسؤول.

٢. للتعويض هدف اصلاحي:- وهذا هو الاتجاه الموضوعي في تقدير التعويض وعليه يقتصر دور الفعل الضار في المسؤولية المدنية على مجرد تحديد الشخص المسؤول فإذا قام بهذه المهمة إنتهى دوره ليبدأ دور تقدير التعويض لجبر الضرر حيث لا يجد التعويض مداه وقياسه إلا مع الضرر دون الفعل الضار (الخطأ) سواء أكان جسيماً

أم يسيراً أو كان فاعله متعمداً أم غير متعمد متعدياً كان أم مهملاً فالتعويض على وفق هذه الاتجاه واحد بالنسبة لجميع المسؤولية لا يختلف ولا يتغير الا بمتغيرات الضرر. وقد توقع أصحاب هذا الاتجاه له الاستقرار على حساب الاتجاه الأول الذي تصور تلاشيه نهائياً من نصوص التشريع وتطبيقات القضاء ودراسات الفقهاء الا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سارت في اتجاه معاكس لتصورهم مما ادى إلى استمرار الصراع بين الاتجاهين للسيطرة على نظرية التعويض.

٣. للتعويض هدف مزدوج: لقد جمع أصحاب هذا المبدأ ايجابيات الاتجاهين السابقين فعدوا الأصل في التعويض هو جبر الضرر كاملاً، الا انهم اعتمدوا فكرة العقوبة الخاصة ان وجدت عند تقديره (٤٥).

وبهذا اخذت معظم القوانين النافذة ومنها القانون المدني العراقي، فقد جاء في الفقرة (٣) من المادة ١٧٠ مدني، ان الضرر إذا تجاوزت قيمته التعويض الاتفاقي فلا يجوز للدائن المطالبة بأكثر من القيمة المتفق عليها. إلا إذا اثبت ان المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً. وجاء في الفقرة الثانية من المادة (٢٥٩) يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من المسؤولية العقدية، إلا إذا نشأ الضرر عن غشه أو خطئه الجسيم، كما أن التعويض في المسؤولية العقدية يتحدد بمقدار الضرر المباشر المتوقع إلا إذا كان ناتجاً عن غش أو خطأ جسيم فان التعويض يكون عن الضرر المتوقع وغير المتوقع.

وبالهدف المزدوج للتعويض اخذ قانون حمورابي يتبين هذا واضحاً من مضمون المواد المتعلقة بالمسؤولية المدنية، عقدية وتقصيرية، إذ ورد التعويض في شريعة حمورابي على نوعين:-

الأول: يتحدد مقدار التعويض بمقدار الضرر الواقع، ورد هذا التعويض في جميع الحالات الخالية من الغش والخداع والتعمد، من ذلك الزام الفلاح تعويض صاحب الحقل الذي تركه دون زراعة بقدر ما ينتجه حقل جاره، تعويض الحبوب التي تسبب في تلفها في حقل جاره والزام البستاني الذي لم يلحق الاشجار وأهملها ان يدفع لصاحب البستان قدر محصول بستان جاره، وهكذا في كل مادة تتعلق بالمسؤولية المدنية وكانت خالية من التعمد.

الثاني: يتحدد التعويض بمقدار أضعاف مقدار الضرر وقد ورد هذا النوع من التعويض في كل حالة يتصف فيها الفاعل بالغش والخداع والعمد، ومن ذلك الزام المقرض رد ضعف ما تسلمه للمقترض، إذا أضاف الفائض الذي استلمه إلى رأس مال ولم يدون فيه عقداً لخداع المقرض والزام البائع المتجول برد ثلاثة أمثال مبلغ القرض إلى المقرض إذا انكر القرض والزم المودع لديه الذي انكر الوديعة على المودع بدفع الوديعة مضاعفة والزام الراعي الذي غش في علامات الحيوانات المسلمة اليه ثم باعها بدفع عشرة امثالها لصاحبها م/٢٦٥، أما إذا أهمل في حراستها وضاعت فعليه تعويض صاحبها بمثلها م/٢٦٣.

وعليه يكون للتعويض في شريعة حمورابي هدف مزدوج في اصلاح الضرر وجبره كاملاً للمتضرر وردع المسؤول السيء النية لإصلاح سلوكه المعوج وعقابه بدفع قيمة الضرر مضاعفة.

وتعد القوانين في العراق القديم مصدر الهدف المزدوج للتعويض، فقد ورد هذا الاتجاه منذ قانون اورغوا ان نصت المادة (١٥) على انه (قطع رجل ب..... قدم رجل اخر، عليه أن يدفع عشرة شيقلات من الفضة) وجاء في المادة (١٦) انه (إذا حطم رجل طرفاً أو ساقاً أو يد رجل اخر بهراوة عليه ان يدفع منا واحداً من الفضة).

فقد ميز القانون بين القطع المتعمد والقطع غير المتعمد وجعل التعويض في الأول أكبر مما هو عليه في الثاني لانتفاء العمد والغش.

"الاستنتاجات"

مما تقدم نستخلص أهم النتائج وهي:-

١. تعد المادتان (٢٣، ٢٤) الأصل التاريخي لقاعدة قانونية غاية في الأهمية وهي غير معروفة في معظم القوانين المعاصرة، منها القانون المدني العراقي، وهي ضمان الدولة وحمايتها الشاملة للشخص وامواله من كل اعتداء سواء كان المعتدي معلوماً أو مجهولاً.

٢. تنظيم التعويض عن الضرر الأدبي في المسؤولية المدنية سواء اكانت عقدية ام تقصيرية وهذا ما طالب به الفقه القانوني المعاصر لعدم معرفة القوانين الحديثة للضرر الأدبي في المسؤولية العقدية.
٣. تعد المادة (٢٤٠) الأصل التاريخي للمسؤولية عن الأضرار الحاصلة عن الآلة.
٤. للتعويض في شريعة حمورابي هدفان مزدوجان هما تغطية الضرر وتقويم سلوك الفاعل في حالة الغش والعمد والتواطؤ. وهذا هو اتجاه جمهور الفقهاء المعاصرين في تحديد الهدف من التعويض.
٥. الأصل في شريعة حمورابي ان فعل الحيوان الضار لا تعويض له، الا إذا كان الضرر الحاصل من الحيوان والواقع على الغير أو أموالهم بسبب خطأ حارسه في حراسته عندئذ تنهض مسؤولية الحارس وهي مسؤولية تقوم على الخطأ المفترض غير قابل لاثبات العكس.

التوصيات

- ١- على المشرع تنظيم ضمان الدولة للأضرار الحاصلة للشخص إذا كان الفاعل مجهولاً.
- ٢- تعويض الضرر الأدبي في المسؤوليتين العقدية والتقصيرية.

المصادر

- ١.١. حسين عامر، المسؤولية المدنية، مطبعة مصر، ١٩٥٦ م، القاهرة .
٢. جورج بوبيه شمار، ترجمة سليم الحويص، المسؤولية الجزائية في الآداب الاشورية والبابلية، منشورات الثقافة والاعلام، مطبعة دار الرشيد، ١٩٨١م، بغداد.
٣. جماعة من علماء الآثار السوفيت، ترجمة سليم طه التكريتي، العراق القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦م، بغداد.
٤. د. صبيح مسكوني، مطبعة شفيق، ١٩٧١م، بغداد.
٥. د. سامي سعيد الأحمد، حضارات الوطن العربي كخلفية للمدينة اليونانية، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ١٩٨٠، بغداد.
٦. د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، منشورات الثقافة والاعلام ١٩٧٩م، بغداد، والقوانين في العراق القديم ، ١٩٨٨م، بغداد .
٧. أ. رضا جواد الهاشمي، القانون والأحوال الشخصية، حضارة العراق، ١٩٨٥م، بغداد.
٨. د. فاروق ناصر الراوي، جوانب من الحياة اليومية، حضارة العراق ١٩٨٥م. بغداد.
٩. أ. رضا جواد الهاشمي، التجارة، حضارة العراق، ١٩٨٥م، بغداد.
١٠. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، القاهرة.
١١. د. عامر سليمان، القانون في العراق، طبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٧٧، الموصل.
١٢. ليواوينهايم، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، بلاد ما بين النهرين دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦م، بغداد.
١٣. ل - ديلا يورث، ترجمة محرم كمال، بلاد ما بين النهرين، الحضارتان البابلية والأشورية، المطبعة النموذجية، سلسلة الألف كتاب، القاهرة .
١٤. السير ليونارد والي، ترجمة أحمد عبد الباقي، وادي الرافدين مهد الحضارة، مكتبة المثني، بغداد.
١٥. د. هاشم الحافظ، تاريخ القانون، وزارة التعلّم العالي والبحث العلمي ١٩٨٠، بغداد.
١٦. د. هورست كلنغل، حمورابي ملك بابل وعصره، ترجمة د. غازي شريف ود. علي يحيى منصور، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧م بغداد.

١٧. د. محمود الامين، قوانين حمورابي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٨٧، بغداد.
١٨. د. عبد الرحمن الكيالي، شريعة حمورابي اقدم الشرائع العراقية، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٥٨.
١٩. د. محمد ابراهيم الدسوقي، تقدير التعويض بين الخطأ والضرر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ نشر ولا طبعة.
٢٠. د. ليلى عبد الله سعيد، المسؤولية التقصيرية في أقدم القوانين العراقية، بحث منشور في مجلة الحقوق، السنة العاشرة، العدد الأول، مارس، ١٩٨٦م، الكويت.
٢١. د. عبر الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات ٢٨٢، ١٩٨١م، بغداد.
٢٢. د. عبد الرضا الطعان.

ملحق

النصوص المتعلقة بالموضوع

- م/٢٣: (إذا لم يقبض على السارق، فعلى الرجل المسروق أن يعرض أمام الآلة عما فقده، وعلى المدينة والحاكم الذي حصلت في أرضه ومنطقته السرقة، أن يعرضه ما سرق منه).
- م/٢٤: (فإذا كانت نفس (قد فقدت أثناء السرقة) فعلى المدينة والحاكم أن يدفع منا واحداً من الفضة لأهله).
- م/٥٣: (إذا تقاعس رجل في سد حقله ولم يقو سده، وحدثت كسرة في سده فترك الماء يخرب الأرض المزروعة (المجاورة) فعلى الرجل الذي حدثت الكسرة في سده أن يعرض الحبوب التي سبب تلفها (في حقل جاره).
- م/٥٤: (فإذا كان غير قادر على تعويض الحبوب، فعليهم أن يبيعوه وممتلكاته، وعلى المستأجرين (الفلاحين) الذي اتلف حبوبهم أن يقتسموا (الثمن).
- م/٥٥: (إذا تقاعس رجل أثناء فتح جدوله الخاص للسقي، فترك الماء يغمر حقل جاره فعلياً أن يدفع حبوباً (لصاحب الحقل المتضرر) بقدر ما (ينتج حقل جاره).

م/٥٦: (إذا فتح رجل الماء وجرب العمل الذي انجزه في حقل جاره، فعليه أن يدفع (جاره) عشرة كور من الحبوب لكل بور (من مساحة الحقل)).

م/٥٧: (إذا لم يتفق راع مع صاحب الحقل على رعي الغنم في العشب (الموجود في الحقل) ولكنه ترك الغنم ترعى في الحقل بلا (موافقة) صاحب الحقل، (فعندما) يحصد صاحب الحقل حقله، فعلى الراعي الذي ترك الغنم ترعى في الحقل من دون (موافقة) صاحب الحقل، أن يعطي لصاحب الحقل زيادة (على ما جناه صاحب الحقل من حقله) عشرين كوراً من الحبوب لكل بور (من مساحة الحقل)).

م/٥٨: (إذا بعد ما تنسحب الاغنام من المرعى (ومحلات شربها تركت مجموعها يدخل بوابة المدينة) * (وعندما ترك الراعي الغنم في الحقل وتسبب في أن ترعى الغنم في الحقل، فالراعي (يوضع) لحراسة الحقل الذي رعته (غنمه). وفي وقت الحصاد عليه أن يدفع لصاحب الحقل ستين كوراً من الحبوب لكل بور (من مساحات الحقل)).

م/٥٩: (إذا قطع رجل شجرة من بستان رجل (آخر) من دون موافقة صاحب البستان، فعليه أن يدفع نصف منا من الفضة).

م/د*: ((إذا) قال لصاحب الأرض المهجورة) (قوي سلّمك إذ بسبب بيتك (المهجور ربما) يسطون علي) (أو قال له) (أصلح ارضك المهجورة إذ بسبب ارضك سوف يخترقون داري)).

م/٤٢: (إذا أبدى رجل استعداد له لزراعة حقل، ولكنه لم يزرع الحقل حباً، فإذا ثبت عليه أنه لم يعمل (يحرث) الحقل، عليه أن يدفع حباً لصاحب الحقل بقدر (ما ينتجه حقل) جاره.

م/٤٣: (إذا ترك الحقل بلا حرثه (أي يزرعه)، عليه أن يدفع حبها لصاحب الحقل بقدر (ما ينتجه حقل) جاره، وعليه أن ينظم أخايد الحقل ويعيده لصاحب الحقل.

م/٤٤: (إذا استأجر رجل حقلاً لمدة ثلاث سنوات لزراعة، ولكنه تقاعس ولم يزرع الحقل. ففي السنة الرابعة عليه أن ينظم أخايد الحقل ويحرثه ويعيده إلى صاحب الحقل،

وعليه أن يدفع (لصاحب الحقل) عشرة ((كور)) لكل ((بور)) (من مساحة الحقل).

م/٤٥: إذا أعطى رجل حقه لفلاح جزء من الغلة واستلم (صاحب الحقل) حصة حقله). وبعد ذلك دمر اله الأعاصير ((ادد)) الحقل أو خربه الفيضان، فإن الخسارة تقع على الفلاح (وحده).

م/٤٦: فإذا لم يأخذ (صاحب الحقل) حصة في حقله ولكنه أجره لنصف (المحصول) أو لثلثه، فعلى الفلاح وصاحب الحقل أن يقتسما بحسب ناتج المحصول.

م/٤٨: إذا كان على رجل دين وخرب اله الأعاصير ((ادد)) حقله أو دمره الفيضان أو أن الغلة لم تنبت في حقله لقلّة الماء، ففي هذه السنة لا يعيد الحبوب (التي اقترضها) إلى دائئه ويلغى عقده ولا يدفع فائضاً لتلك السنة.

م/٦٠: إذا أعطى رجل حقلاً لبستاني ليحوّله إلى بستان، وزرع البستاني البستان، فعليه أن يرعى (ينمي اشجار) البستان لمدة أربع سنوات، وفي السنة الخامسة يقوم صاحب البستان باقتسام (محصول البستان) بالتساوي ولصاحب البستان أن يختار (بنفسه) نصيبه.

م/٦١: إذا لم يزرع البستاني كل الحقل، وترك قطعة منه بوراً، فعليهم أن يحسبوا القطعة البور من نصيبه.

م/٦٢: إذا لم يحول الحقل الذي أعطي له إلى بستان بل أهمله، فعلى البستاني أن يدفع لصاحب الحقل للسنوات التي أهمل (فيها الحقل) بقدر ما ينتجه حقل جاره، وعليه أن ينجز العمل (الضروري) للحقل، ويعيد الحقل لصاحبه.

م/٦٣: إذا كان الحقل بوراً، عليه أن ينجز العمل (الضروري) في الحقل ويعيده إلى صاحبه وأن يدفع له عشر كور لكل بور (من مساحة الحقل لسنة واحدة).

م/٦٤: إذا أعطى رجل بستانه لبستاني لتلقيحها، فعلى البستاني، ما دام الحقل بيده، أن يعطي لصاحب البستاني ثلثي محصول البستان ويستلم هو الثلث.

م/٦٥: إذا لم يلحق البستاني وسبب قلة المحصول، فعلى البستاني أن يدفع محصول البستان لصاحب البستان بقدر (ما ينتجه بستان جاره).

م/ج: إذا عمر رجل ارضاً بوراً (تعود لجاره) دون علم جاره، فانه (سوف يخسر) البيت (الذي بناه) و (الأرض) تعود (لصاحبها).

ملاحظة: ان الكلمات الموضوعية بين الأقواس (في المادة أعلاه هي من التخمين).

م/: إذا أجر رجل لرجل آخر لمدة سنة واحدة، والمؤجر قد دفع لصاحب الدار الإيجار كاملاً حسب العقد ولعدة سنة واحدة، فإذا طلب صاحب الدار من المؤجر أن يخلي (الدار) قبل الموعد (أي قبل انتهاء السنة)، فعلى صاحب الدار لكونه قد طلب من المؤجر أن يخلي (الدار) قبل الموعد، ان يخسر النقود التي دفعها المؤجر له.

م/ي: إذا اقترض تاجر حبوباً أو فضة بفائض ولكنه لم يستلم الحبوب أو الفضة بل استلم فائض الحبوب أو فائض الفضة (فقط ولم يطرح الفائض الذي استلمه من اصل القرض) ولم يدون عقداً ملحقاً بذلك، بل اضاف الفائض (ثانية إلى رأس المال الذي استلم فائضه)، فعلى ذلك التاجر أن يعيد كمية الحبوب (أو كمية الفضة) التي استلمها مضاعفة.

م/١٠٢: إذا اقترض تاجر بياعاً متجولاً نقوداً من أجل الاشتغال، ولكنه تكبد خسارة اينما ذهب، فعليه أن يعيد رأس المال (المقترض) إلى التاجر.

م/١٠٣: فإذا كان سائراً في (طريق) رحلته التجارية، وسلبه عدو (أي قاطع طريق) ما كان يحمله، فعلى البياع المتجول أن يقسم بالالا له (بخصوص ما حدث له) وعندئذٍ يخلي سبيله.

م/١٠٦: إذا اقتترض بياع متجول نقوداً من تاجر، ومن ثم انكر تاجره (أي انكر الدين) فعلى التاجر أن يثبت أمام الاله ويحضور الشهود اقتراض البياع المتجول للعقود، (عندئذٍ) على البياع المتجول أن يدفع للتاجر ثلاثة أمثال المبلغ الذي اقترضه.

وأيد (هذا التحذير) الشهود، فإذا (تسلق) سارق السلم..... فالأشياء المفقوده بسبب السلم، سوف يعوضها صاحب السلم، وإذا حدثت ثغرة (في جدار البيت) فان صاحب الأرض المهجورة سوف يعوّض كل ما سرق.*

م/١٤: (إذا لم يكن لرجل حبوب أو فضة (كدين) عند رجل آخر، ولكنه احتجز احداً كفيلاً له (الهاء تعود إلى الرجل الآخر)، عليه أن يدفع (كغرامة) ثلث من الفضة لكل شخص محتجز.

م/١١٥: (إذا كان لرجل حبوب أو فضة (كدين) عند رجل آخر، واحتجز احداً، كفيلاً له، ثم مات الكفيل موتاً طبيعياً في بيت محتجزه، فإن هذه القضية لا تحتاج إلى إقامة دعوى)

م/١١٦: (إذا مات الكفيل في بيت محتجزه من الضرب أو سوء المعاملة، فعلى صاحب الكفيل أن يثبت ذلك على تاجره فان كان (الكفيل) ابن رجل فيجب أن يقتلوا ابنه، وان كان عبد رجل فيجب أن يدفع ثلث المنة من الفضة وان يخسر كل ما استلفه).

م/١٢٦: (إذا لم يفقد رجل شيئاً يعود له، ولكنه ادعى (ان حاجاتي قد فقدت) وخدع بذلك مجلس بلده، فعلى مجلس بلده أن يبرهن امام الاله على أنه لم يفقد شيئاً يعود له (وعندئذ) عليه أن يدفع مضاعفاً لما اشتكى بسببه إلى مجلس بلده).

م/١٣٧: (إذا قرر رجل ان يطلق (الشوكيتوم) التي ولدت له اولاداً، أو أن يطلق الناديوم التي جهزته بالاولاد، فعليهم أن يعيدوا لها هديتها (أي ما جلبته من بيت ابنيها) ويعطوها نصف (محصول) الحقل والبستان ونصف الأموال المنقولة، وعليها تربية اولادها، وبعد تربيتها اولادها عليهم أن يعطوها حصة وريث واحد من كل شيء اعطوه لأولادها، ولها أن تأخذ الزوج الذي ترتضيه).

م/١٣٨: (إذا اراد رجل أن يطلق زوجته التي لم تلد له اولاداً، فعليه أن يعوضها نقوداً بقدر مهرها ويسلمها الهدايا التي جلبتها من بيت ابنيها ثم يطلقها).

م/١٣٩: (إذا لم يكن هناك مهر، فعليه أن يعطيها منا واحداً من الفضة مقابل الطلاق.

م/١٤٠: (إذا كان (الزوج) مولى، فعليه أن يعطيها ثلث المنة من الفضة (ثم يطلقها)).

م/١٥٩: (إذا كان جلب رجل هدية الخطوبة إلى بيت عمه وأعطى المهر، ونظر (بعدئذ) إلى امرأة ثانية وقال لعمه: (لن اتزوج ابنتك) فلوالد الفتاة أن يأخذ كل شيء كان قد جلبه اليه).

م.١٦٠: (إذا جلب رجل هدية الخطوبة إلى بيت عمه ودفع المهر، ثم قال (له) والد البنت (أي عمه) (لن اعطيك ابنتي) فعليه (أي عمه) أن يرد (له) ضعف كل شيء كان قد جلبه اليه).

م.١٦١: (إذا جلب رجل هدية الخطوبة إلى بيت عمه ودفع المهر، ووافق عليه (بعدئذ) صديقه، (فاذا) قال عمه لصاحب الزوجة (أي الزوج): (لن تأخذ ابنتي) فعليه (أي على عمه) أن يرد ضعف كل شيء كان قد جلبه اليه، ولا (يحق) لصديقه أن يأخذ زوجته). م/١٩٥: (إذا ضرب ابن اباه، فعليهم أن يقطعوا يده).

م/١٠٧: (إذا سلف تاجر ببيعاً متجولاً، والبيع المتجول قد اعاد إلى تاجره ما كان التاجر قد سلفه. (فاذا) انكر التاجر ما دفعه له البيع المتجول فعلى البيع المتجول أن يثبت (اعادته للمبلغ) أمام الاله والشهود، (عندئذ) على التاجر، بسبب انكاره (للمبلغ الذي دفعه له) البيع المتجول، أن يدفع ستة أمثال ما سلفه للبيع المتجول.

م/١١٢: إذا ارتبط رجل برحلة تجارية واعطى فضة أو ذهباً أو احجاراً (كريمة) أو أي شيء يملكه إلى رجل (آخر) واودعه نقلها، فإذا لم يسلم هذا الرجل ما وجب نقله إلى حيث ما يجب أن تنقل (اليه) واستولى عليها، فعلى صاحب الأموال الواجب نقلها أن يثبت على هذا الرجل بأنه لم يسلم الأموال الواجب نقلها، (عندئذ) على ذلك الرجل أن يدفع لصاحب الأموال الواجب نقلها خمسة أمثال ما سلم اليه.

م.١٢٠: إذا خزن رجل حبوبه في مخزن بيت رجل (آخر)، وحدث ضرر في المستودع، أو أن صاحب البيت قد فتح المخزن واخذ حبوباً (منه) أو انه انكر جميع الحبوب التي خزنت في بيته، فعلى صاحب الحبوب أن يبرهن حقه أمام الاله، (وعندئذ) على صاحب البيت أن يعيد الحبوب التي اخذها الى صاحب الحبوب مضاعفة.

م/١٢٤: إذا اعطى رجل فضة أو ذهباً أو أي شيء آخر الى رجل آخر للمحافظة عليها أمام شهود، (وبعد ذلك) انكرها الرجل عليه، فعليهم أن يثبتوا على هذا الرجل (انكاره)، وعليه أن يدفع ضعف ما أنكره.

م/١٢٥: إذا أعطى رجل شيئاً ما للمحافظة عليه، وفقد ذلك الشيء الذي اودعه مع حاجيات صاحب البيت عن طريق اختراق الجدار أو تسلق الدار (وكان ذلك) بسبب اهمال صاحب البيت، (أي صاحب البيت) أن يعرض ما اعطى له للمحافظة عليه وسرق (منه)، وعلى صاحب البيت أن يستمر في البحث عن مسروقاته ويأخذها من سارقه.

م/٢١٩: إذا أجرى طبيب عملية لعبد مولى بسكين العمليات وسبب وفاته فعليه أن يعرض عبداً بعبد.

م/٢٢٠: إذا فتح (طبيب) محجر عينه (أي عين العبد) بسكين العمليات واتلف عينه، فعليه أن يدفع فضة نصف ثمنه.

م/٢٢٥: إذا عالج (طبيب) ثوراً أو حماراً وجرحه جرحاً كبيراً وسبب موته (أي موت الثور أو الحمار)، فعليه أن يدفع لصاحب الثور أو الحمار خمس ثمنه.

م/١٩٦: (إذا فقأ رجل عين رجل، فعليهم أن يفقأوا عينه).

م/١٩٧: (إذا كسر (رجل) عظم رجل (آخر)، فعليهم أن يكسروا عظمه).

م/١٩٨: (إذا فقأ (رجل) عين مولى، فعليه أن يدفع منا واحداً من الفضة).

م/١٩٩: (إذا فقأ (رجل) عين عبد رجل أو كسر عظم عبد رجل، فعليه أن يدفع نصف قيمته).

م/٢٠٠: (إذا قلع رجل سن رجل من طبقته، فعليهم أن يقلعوا سنه).

م/٢٠١: إذا قلع (رجل) سن مولى، فعليه أن يدفع ثلث المنا من الفضة).

م/٢٠٢: (إذا صفع رجل خد رجل ارفع منه، فيجب أن يضرب علناً ستين جلدة بسوط من (ذنب) الثور).

م/٢٠٣: (إذا ضرب رجل اخر مساوياً له، فعليه أن يدفع منا واحداً من الفضة).

م/٢٠٤: (إذا صفع مولى خد مولى آخر، فعليه أن يدفع عشرة شقيقات من الفضة).

- م/٢٠٥: (إذا صفع عبد رجل خد احد الأشخاص، فتقطع اذنه).
- م/٢٠٦: (إذا ضرب رجل رجلاً آخر في شجار وسبب له جرحاً، فعلى الرجل أن يقسم: (لم اضربه متعمداً) وعليه (ايضاً) أن يدفع للطبيب (اجره معالجة المصاب).
- م/٢٠٧: (فإذا مات (الرجل) من ضربته، فعليه أن يؤدي اليمين (بخصوص عدم ضربه عمداً)، فان كان ابن رجل (حر) فعليه أن يدفع نصف المنا من الفضة).
- م/٢٠٨: (فإذا كان (الرجل) ابن مولى، فعليه ان يدفع ثلث المنا من الفضة).
- م/٢٠٩: (إذا ضرب رجل بنت رجل آخر وسبب لها اسقاط ما في جوفها (جنينها) فعليه أن يدفع عشرة شيعلات من الفضة لاسقاط ما في جوفها).
- م/٢١٠: (إذا توفيت تلك المرأة (أي بنت الرجل)، فيجب أن تقتل بنته).
- م/٢١١: (إذا اسقطت بنت مولى بسبب ضربة في جوفها، فعليه (أي الذي ضربها) أن يدفع خمسة شيعلات من الفضة).
- م/٢١٢: (إذا توفيت تلك المرأة، فعليه أن يدفع نصف المنا من الفضة).
- م/٢١٣: (إذا ضرب (رجل) أمة وسبب لها اسقاط ما في جوفها، فعليه أن يدفع..؟).
- م/٢١٤: (إذا توفيت تلك الأمة، فعليه أن يدفع ثلث المنا من الفضة).
- م/٢٢٩: (إذا بنى بناء لرجل داراً ولم يقوَ عمله، بحيث انهيار البيت الذي بناه وسبب قتل صاحب البيت، فيجب أن يقتل ذلك البناء).
- م/٢٣٠: (وإذا سبب قتل ابن صاحب البيت، فعليهم أن يقتلوا ابن البناء).
- م/٢٣١: (وإذا قتل عبد صاحب البيت فعليه أن يعطي (لصاحب البيت) عبداً مثل العبد الذي قتل).
- م/٢٣٢: (وإذا تلفت حاجات (صاحب البيت) عليه أن يعرض ما تلف. وبسبب سقوط البيت الذي بناه ولم يقوه، عليه أن يعيد بناء البيت الذي سقط من امواله الخاصة).

م/٢٣٣: (إذا بنى بيتاً لرجل ولم يكن عمله حسب الشروط، فتصدع، الجدار (أي هدد بالسقوط)، فعلى البناء أن يقوي ذلك الجدار من ماله الخاص).

م/٢٣٨: (إذا اغرق ملاحٌ سفينة رجل ثم اخرجها (من الماء) فعليه أن يدفع (لصاحبها) نصف ثمنها فضة).

م/٢٤٠: (إذا صدمت سفينة (تسير بقوة الجذب) سفينة أخرى (تسير بقوة التيار) فغرقت (السفينة التي تسير بقوة التيار) فعلى صاحب السفينة الذي غرقت سفينته أن يعرض أمام الإله الأشياء التي فقدتها والتي كانت في سفينته. وعلى ربان السفينة (التي تسير بقوة الجذب) الذي اغرق سفينة الربان (الذي تسير سفينته بقوة التيار) أن يعرضه سفينته والحاجات التي فقدت).

م/٢٤١: (إذا احتجز رجل ثوراً كرهينة فعليه أن يدفع (غرامة) ثلث المنا من الفضة).
م/٢٤٤: (إذا استأجر رجل ثوراً أو حماراً وقتله اسد في الحقل (فبالخسارة تعود) على صاحبه (أي على صاحب الثور أو الحمار)).

م/٣٤٥: (إذا استأجر رجل ثوراً واماته بسبب الإهمال أو الضرب، فعليه أن يدفع ثوراً مثل الثور (الذي استأجره) لصاحب الثور).

م/٢٤٦: (إذا استأجر رجل ثوراً وكسر قدمه وقطع عصب رقبتة، فعليه أن يعرض ثوراً مثل الثور (الذي أضره) لصاحب الثور).

م/٢٤٧: (إذا استأجر رجل ثوراً واتلف عينه، فعليه أن يدفع نصف ثمنه فضة لصاحبه).

م/٢٤٨: (إذا استأجر رجل ثوراً وكسر قرنيه أو قطع ذيله أو سلخ لحم ظهره، عليه أن يدفع خمس ثمنه فضة).

م/٢٤٩: (إذا استأجر رجل ثوراً وضربه الإله فمات، فعلى الرجل الذي استأجر الثور أن يقسم بالاله (أن لا ذنب له في موت الثور) ثم يخلى سبيله).

م/٢٥٠: (إذا نطح ثور أثناء سيره في السوق رجلاً واماته، فان هذه القضية لا تحتاج إلى إقامة دعوى).

م/٢٥١: (إذا كان لرجل ثور نطاح واعلمته ادارة بلدته بأن (ثوره) نطاح، ولكنه لم يقص قرنه أو لم يراقب ثوره. فإذا نطح الثور ابن رجل وتسبب في موته، فعليه (أي على صاحب الثور) ان يدفع (كغرامة) نصف الما من الفضة) م/٢٥٢: (فإذا كان (المتوفي) عبد رجل، فعليه ان يدفع (غرامة) ثلث امانا من الفضة).

م/٢٥٩: (إذا سرق رجل محرثاً من الحقل، فعليه أن يدفع (غرامة) خمسة شقيقات من الفضة لصاحب المحراث).

م/٢٦٠: (وإذا سرق مساحة أو جرافة، فعليه أن يدفع (غرامة) ثلاثة شقيقات من الفضة).

المادة (٢٣٥): إذا سد ملاح حوز سفينة لرجل ولم يكن عمله متقناً وتشققت السفينة خلال نفس العام ونتج عن ذلك ضرر، فعلى الملاح أن ينقر السفينة (أي يزيل عمله السابق) ويقويها من ماله الخاص، ويعيد السفينة المقواة إلى صاحب السفينة.

المادة (٢٣٦): إذا اعطى رجل سفينة لملاح بالأجرة، وكان الملاح مهملاً فأغرق أو فقد السفينة فعلى الملاح أن يعوض سفينة لصاحبه السفينة.

المادة (٢٣٧): إذا استأجر رجل ملاحاً وسفينة وحملها شعيراً وصوفاً وزيتاً وتمراً أو حملاً أي حاجة اخرى، وكان الملاح مهملاً واغرق السفينة وسبب فقدان ما كان عليها، فعلى الملاح أن يعوض السفينة التي اغرقها والاشياء التي كانت داخلها والتي تسبب فقدانها.

المادة (٢٥٤): إذا أخذ (لنفسه الحبوب وجوع البقر، فعليه أن يعوض الحبوب التي استلمها مضاعفة).

المادة (٢٥٥): إذا أُعطي بقر الرجل إلى اجير أو سرق البذور أو لم ينبت شيء في الحقل، فعندما يثبتون ذلك على الرجل (المستأجر)، عليه أن يدفع وقت الحصاد ستين كوراً من

الحبوب لكل بور (من ساحة الحقل).

المادة (٢٦٣): إذا كان قد اضعاع البقر أو الغنم التي سلمت اليه، فعليه أن يعرض لصاحبها بقرًا مثل البقر (التي فقدتها) وشيهاً مثل الشياه (التي فقدتها).

المادة (٢٦٤): إذا اعطيت لراع بقرًا أو غنم لرعيها، واستلم أجرته الكاملة وكان راضياً. فإذا انقص عدد البقر وانقص عدد الغنم وادى (ذلك) إلى نقصان معدل الولادة، فعليه أن يعرض النقص الحاصل في الولادة ويدفع الضريبة بحسب شروط عقده.

المادة (٢٦٥): إذا اعطيت لراع بقر أو غنم لرعيها، ثم غش وغير علامة الحيوانات وباعها بالفضة فيجب اثبات ذلك عليه، ثم عليه أن يعرض صاحبها عشرة أمثال ما سرقه من البقر والغنم.

المادة (٢٦٧): إذا كان الراعي مهملاً وتفشى في الاسطبل مرض، فعلى الراعي أن يتحمل الخسارة التي أحدثها المرض في الاسطبل، وعليه أن يعرض البقر والغنم (التي هلكت) ويعطيها إلى صاحبها.

المادة (٢٦٦): إذا حل وباء الاله (مرض من أمراض الحيوانات) في الاسطبل أو قتل الاسد (الحيوانات)، فعلى الراعي أن يبرئ نفسه أمام الاله، والضرر الذي حدث في الاسطبل يتحمله صاحب الاسطبل.

الهوامش

- (١) المستشار حسين عامر، المسؤولية المدنية، ط أولى، مطبعة مصر، القاهرة ص ١٥١ وما بعدها، الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ط ثانية، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة، ج ١ ص ٨٦٣، ٨٦٦.
- (٢) المرجعان أعلاه، المسؤولية المدنية، ص ١٤٧، ١٤٩، الوسيط، ج ١ ص ٨٦٣.
- (٣) الدكتور سامي سعيد الأحمد، حضارات الوطن العربي كخلفية للمدينة اليونانية. منشورات اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٩٨٠ م، ص ٦ وما بعدها.
- (٤) الدكتورة ليلي عبدالله، المسؤولية التقصيرية في أقدم القوانين العراقية، بحث منشور في مجلة الحقوق، السنة العاشرة، العدد الأول، مارس ١٩٨٦، الكويت ص ١٨٧.
- (٥) الدكتور محمود الأمين، قوانين حمورابي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧ م، ص ٨ وما بعدها.
- (٦) المرجع أعلاه، قوانين حمورابي، ص ١٤، الدكتور عامر سليمان، القانون في العراق القديم، طبع جامعة الموصل، ص ١٦٩، ١٧٠، د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة ص ٧٦.
- (٧) المرجع أعلاه، القانون في العراق القديم، ص ١٧٩، ١٨٧، ١٨٨. وقد قسم الباحثون والاثاريون شريعة حمورابي إلى عناوين وأبواب يعالج كل منها موضوعاً مستقلاً مشتركاً، ويذهبون إلى أن تبويب المواد هذه تحاكي أحدث القوانين من حيث الترابط بين المواد والانتقال من موضوع لآخر، انظر قوانين حمورابي مرجع سابق، ص ١٦ أ. رضا جواد الهاشمي، القانون والأحوال الشخصية، حضارة العراق، بغداد ١٩٨٥ م، ج ٢، ص ٧٧- د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١ م، ص ٤١ إلى ٥٢. أ. ل. ديلايورث، ترجمة محرم كمال، بلاد ما بين النهرين والحضارتان البابلية والأشورية، المطبعة النموذجية، القاهرة ص ١١٠، ١١١.
- (٨) / مكرر - المرجع أعلاه، القانون في العراق القديم، ص ١٦٦ وما بعدها.
- (٩) المرجع أعلاه، القانون في العراق القديم، ص ١٦٤ - د. هورست كلنغل - ترجمة

غازي شريف، حمورابي ملك بابل وعصره، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧ ص ٧٢، ٧٣، ١٤٧.

(١٠) اعتمدت في بيان خصائص المسؤولية المدنية واحكامها على نصوص شريعة حمورابي التي أوردها د. فوزي رشيد في كتابه الشرائع العراقية القديمة وقد وردت بعض الاختلافات اللفظية في الترجمات المختلفة لشريعة حمورابي لاختلاف مترجميها إلا أنها متقاربة جداً في المعنى العام للنص.

(١١) لبيان مفهوم الحقل والبستان والدور السكنية ومساحتهما وكيفية ملكيتها وانتقالها انظر الدكتور فاروق ناصر الراوي، جوانب من الحياة اليومية، حضارة العراق، مرجع سابق ص ٣٧١ الى ٣٧٣، ج ٢.

* يعد الاتفاق المبرم بين الطبيب والمريض أو سيده على معالجته عقداً رضائياً لا يحتاج إلى الكتابة لينهض ويترتب آثاره عليه، هذا ما ذهبت اليه القوانين في العراق القديم، وعليه يكون الطبيب مسؤولاً عن معالجة المريض وبتعويض الأضرار الحاصلة له إذا كانت نتيجة إهمال أو تقصير منه. انظر نص المواد المتعلقة بالموضوع.

(١٢) تختلف احكام القروض التجارية عن القروض غير التجارية في شريعة حمورابي. كما تختلف الفوائد بين النقد والأموال الأخرى، فهي في الأولى تكون ٢٠٪ أما في الأموال الأخرى تكون ٣٣٪. انظر أ. رضا جواد الهاشمي، التجارة، حضارة العراق، مرجع سابق، ص ٢٣٥، ج ٢.

(١٣) مرجع سابق، حمورابي ملك بابل وعصره، ص ٧٦، اضافة لهذه العقود عقد عرفوا عقد الرهن، وعقد المقايضة.

(١٤) ل. ديلايورث، ترجمة محرم كمال، بلاد ما بين النهرين، الطبعة النموذجية مجموعة الألف كتاب، القاهرة، ص ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٧٦.

(١٥) د. هاشم الحافظ، تاريخ القانون، ط ١٩٨٠ م، بغداد، ص ١٨٠.

(١٦) فقد اكد حمورابي في مقدمة شريعته منع استعباد القوي للضعيف، وتوطيد العدالة ومنع الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية يؤكد مبادئ حمورابي.

(١٧) الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الوسيط ج ١ ص ٨٤٢-٨٤٣.

- (١٨) المستشار حسين عامر، المسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١١ وما بعدها - الوسيط، المرجع السابق ص ٨٤٩ وما بعدها.
- (١٩) د. عبد المجيد الحكيم، شرح القانون المدني، طبعة ثانية، شركة النشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ج ١ ص ٣٩٨. الدكتور عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، القاهرة، ج ١ ص ١٤٦٩.
- (٢٠) د. صبيح مسكوني، تاريخ القانون العراقي القديم، ط اولى، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧١، ص ٣٠٩.
- (٢١) د. هاشم الحافظ، تاريخ القانون، طبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠ م، ص ١٧٨ مرجع سابق، تاريخ القانون في العراق القديم، ص ٣١٠.
- (٢٢) من المعروف أن المدونات القانونية لم تتضمن جميع الأحكام القانونية، كما أن لشيوخ المدينة أو ما يعرف بمجلس الشيوخ الحق في اصدار القرارات المستندة إلى الأعراف والتقاليد، واحياناً ينفردون بإصدار الاحكام دون اللجوء إلى القضاء وأخرى يساعدون الحكام في اصدار القرار، هذا ما تضمنته ٢٥٠ وثيقة قانونية مدونة تقريباً تضمنت قرارات صادرة عن رجال المدينة الكبار في السن. انظر مرجع سابق، بلاد ما بين النهرين، ل. ديلايورث، ص ١١٤، ص ٣٦٨، ص ٣٧٧، مرجع سابق، القانون في العراق القديم، ص ١٣٤ الى ١٤٠.
- (٢٣) المرجعان السابقان، تاريخ القانون ، ص ١٨١، تاريخ القانون في العراق القديم ص ٣١٢، وانظرا أ. رضا الهاشمي، التجارة، ص ٢١٣ وما بعدها.
- (٢٤) على الرغم من التماثل الكبير بين احكام المسؤوليتين بين كل منهما مستقلة عن الأخرى لا رغبة في التكرار، بل رغبة في التفصيل، وذلك لكونها دراسة جديدة مستحدثة.
- (٢٥) يذهب بعض الباحثين الى ان علاج بعض الأمراض في العراق القديم كان مؤكداً لذلك يسأل الطبيب مسؤولية تقصيرية إذا لم تتحقق النتيجة العلاجية المطلوبة، ويعد مسؤولاً وان لم يكن معتمداً أو معتدياً في اداء واجبه. انظر د. فاروق ناصر الراوي العلوم والمعارف، مرجع سابق، حضارة العراق، ج ٢ ص ٣٣٥، ٣٣٦. وانظر جورج

بوبيه شمار، ترجمة سليم صويص، المسؤولية الجزائية في الآداب الاشورية والبابلية، ص ٣١٤، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة الكتب المترجمة (١٠٨).

(٢٦) د. هاشم الحافظ، تاريخ القانون، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠ م، ص ١٦٦.

(٢٧) تنص الفقرة الأولى من المادة/١٧٦ من شريعة حمورابي على أن العبد إذا تزوج من ابنة رجل حر فإن هدية والد الزوجة تدخل ذمة الزوج (العبد) فضلاً عن مجموعة الأموال التي يكتسبها العبد أثناء حياته الزوجية كالبيت والأثاث وغيرها، فإذا توفي العبد فللزوجة الحق في أخذ هديتها ثم بعد ذلك اقتسام أموال العبد التي اكتسبها بين الزوجة وصاحب العبد. وتؤكد الفقرة الثانية من المادة على حق الزوجة في اقتسام كل شيء اقتنياه هي وزوجها خلال حياتهما الزوجية مع صاحب العبد.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الأموال المنقولة إلى الرقيق تقسم إلى قسمين يذهب أحدهما لسيدته والآخر لزوجته الحرة وأولاده الأحرار. ان اطلاق تعبير إنتقال الأموال إلى الرقيق يجب أن يقسم بين سيده وزوجته محل نظر. ذلك لأن المادة/١٧٦ بفقرتيها تؤكد أن انتقال أموال الرقيق بعد الوفاة فقط لا قبل ذلك أما أثناء حياته الزوجية فإنه يملك هذه الأموال ولا تستطيع الزوجة أو سيد العبد المطالبة بها. انظر جماعة من علماء السوفيت، العراق القديم، ترجمة طه التكريتي، منشورات وزارة الاعلام ١٩٧٦، بغداد، ص ٨٥. وعليه فللعبد ذمة مالية يستقر فيها ما يكسبه خلال حياته ثم بعد وفاته فتركته لصاحبه وزوجته مناصفة.

(٢٨) تاريخ القانون، مرجع سابق، ص ١٨٥، ١٨٦ - تاريخ القانون في العراق القديم، مرجع سابق، ص ٣٢٤ - أ. رضا جود الهاشمي، القانون والأحوال الشخصية حضارة العراق، ج ٢، ٩٨ إلى ١٠١.

(٢٩) يذهب بعض الباحثين إلى أن المسؤولية في قانون حمورابي هي مسؤولية مادية مجربة عن القصد، وان الهدف منها هو منع الفرد الذي يمارس مهنة معينة من تعريض زبائنه إلى الخطر، مرجع سابق، المسؤولية الجزائية، ص ٢١٤.

(٣٠) انظر الفقرة الثالثة من المادتين/١٦٩، ١٧٠ من القانون المدني العراقي النافذ.

- (٣١) وهكذا بالنسبة للطبيب الذي أجرى عملية لعبد مولى- يراد هنا المشكيتم انظر ما سبق القانون في العراق القديم ص ٧٢- وسبب وفاته فعلية تعويض العبد بعبد وإذا فتح محجر عينه واتفقها فعليه أن يدفع نصف ثمنه فضة م/٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥ ويذهب أ. جورج بوبيه إلى أن المسؤولية المهنية في شريعة حمورابي لا تنفص في الفعل الضار المقصود فقط، بل هي تنهض حتى إذا انتفى القصد لأن الهدف هو منع الفرد الذي يمارس إلا خطرة من الأضرار بزبائنه.
- انظر مرجع سابق، المسؤولية الجزائية، ص ٣١٤، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦.
- (٣٢) د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الرشيد، ط ٢، بغداد، ص ١١٣، ١١٧ مصدر سابق، دار الفكر السياسي في العراق القديم ص ٥٣٤ إلى ٥٤٧.
- (٣٣) مرجع سابق، المسؤولية الجزائية، ص ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٢٧ إلى ٣٢٩. ويعود الدكتور عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، وسائل تحقيق العدالة وهي المراسيم والقوانين الذي يعتبر أكثر الوسائل عمومية وثباتاً لتحقيق العدالة، والقضاء بدرجاته. ص ٥٤٠.
- (٣٤) أ.لييود بهنام، ترجمة سعدي فيض عبد الرزاق، بلاد ما بين النهرين، بغداد ط ٢، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦، ص ٩٥، مرجع سابق، القانون في العراق القديم.
- (٣٥) مرجع سابق، الوسيط، ج ١ ص ٩٧ وما بعدها.
- (٣٦) فقد تضمنت هذه المواد أن يكون التعويض بما فقده المتضرر، وتغلب في الأموال في العراق القديم نوعية الأموال القيمة التي تعرض بقيمتها أو ما يقابلها، وخلق النص من التعويض النقدي لذلك يكون التعويض بما يقابل أو تشابه الأموال المفقودة وإن لم يكن مماثلة لها وهذا هو التعويض بمقابل.
- (٣٧) ويميز بعض الفقهاء المعاصرين بين انتقال الحيوان من يد مالكة إلى يد الغير برضاء المالك وكان الغير تابعاً للمالك كالراعي والسائق. أو كان غير تابع للمالك، وجعلوا المسؤولية في الحالة الأولى على المالك بحجة عدم انتقال السيطرة الفعلية على الحيوان من المالك اليهم، ومسؤوليتهم في الحالة الثانية- الوسيط ج ١، ص ١١٩٧.
- (٣٨) انظر بحثي: المسؤولية التقصيرية في أقدم القوانين العراقية، مجلة الحقوق، السنة

العاشرة، العدد الأول، مارس ١٩٨٦م، الكويت ص ١٨٤، وقد دون قانون أشنونا قبل مدونة حمورابي بحوالي نصف قرن وبالرجوع إلى طبيعة قانون حمورابي نجد أن الباحثين يؤكدون أن نصوصه تعد اضافات أو تعديلات تأكيداً لما ورد في القوانين السابقة وما استجد من قواعد واحكام نتيجة تطور المجتمع وان هناك الكثير من النصوص المعمول بها غير مدونة في القوانين.

(٣٩) يذهب بعض الباحثين إلى أن السفن والقوارب المعروفة في وادي الرافدين على نوعين الأول: القوارب والسفن التي تجري عكس جريان النهر والثاني: القوارب والسفن التي تجري مع جريان الماء. ويذهب هؤلاء إلى أن شريعة حمورابي لم تميز في نصوصها بين هذين النوعين من السفن والقوارب. وقد اقترح كوك للايهام اطلاق اسم قارب النقل على الأول واسم قارب حمل البضائع على الثاني. وبالرجوع إلى المادة (٢٤٠) من هذه الشريعة يتبين أن المشرع قد ميز من حيث الأحكام القانونية بين النوعين دفعاً فجعل من له سلطة فعلية على القارب الذي يسير بقوة الجذب مسؤولاً عن تعويض الأضرار الحاصلة من ارتطام سفينته مع أخرى تسير بقوة التيار وذلك لأن الأول يمكنه السيطرة عليها.

أنظر تفصيل ما ذهب اليه كوك نقلاً عن د. عبد الرحمن الكيالي، شريعة حمورابي اقدم الشرائع العالمية، حلب، مطبعة الضاد، ١٠٥٨ ميلادية، ص ١٥٤. للتوسع في معرفة حجوم السفن وأنواعها ومن له السلطة الفعلية عليها يرجع إلى أ. رضا جواد الهاشمي التجارة، حضارة العراق، مرجع سابق، ص ٢٢٠ إلى ٢٢٢.

(٤٠) يراد بالتعويض العيني قيام المسؤول بعمل يتمكن من خلاله ازالة الضرر كلياً ومحو اثره بذلك يعيد حالة المتضرر إلى كما كان عليها قبل وقوع الضرر.

(٤١) مرجع سابق، حمورابي ملك بابل وعصره، ص ٦٧-٧٣.

(٤٢) مرجع سابق، بلاد ما بين النهرين ص ٣٦٨، ٣٧٥، ويؤكد بعض الباحثين على أن الشرط الجزائي قد ورد في أغلب العقود المدونة على رقم طينية زمن الملك حمورابي/ مرجع سابق، تاريخ القانون، ص ١٨٠.

(٤٣) وبالمقارنة بين هذا المفهوم وما كان عليه القانون الروماني الذي يعتمد لا دعوى بدون

نص يتبين لنا مدى الهوة بين طبيعة القانونين وعمق الفكر القانوني واتساع مبدأ العدالة بينهما انظر مرجع سابق، بحثي المسؤولية التقصيرية في أقدم القوانين العراقية.

(٤٤) د. محمد ابراهيم دسوقي، تقدير التعويض بين الخطأ والضرر، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ليس فيه تاريخ نشر ولا طبعة ص ١٨، ٩٠، ١٥١.

(٤٥) يذهب الفقه القانوني المعاصر إلى أن الاتجاه الشخصي في تعويض الضرر كان اسبق إلى الظهور في تاريخ القانون وأن الشرائع الأولى لم تكن تعرف التفرقة بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية وأن الجزاء المقرر للفعل الضار كان يهدف إلى تحقيق معنى العقوبة قبل أن يهدف إلى جبر الضرر وأن الغرامة المالية تتجاوز بكثير مدى الضرر لارضاء المتضرر ومنعه من الانتقام أو القصاص، مرجع سابق، تقدير التعويض بين الخطأ والضرر ص ٤، مرجع سابق، الوسيط ج ١ ص ٨٦٣. ان هذا البحث سيكون شاهداً مقنعاً لخطأ اتجاه الفقه القانوني المعاصر خاصة ان شريعة حمورابي وقبلها قانون اورنمو اخذا بالاتجاه المزدوج للتعويض.

* ملاحظة: الجزء المحصور بين القوسين غير واضح ومشكوك في صحة ترجمته.

** هناك بعض التخريب على وجه مسلة حمورابي، وقد استطاع علماء المسماريات من اكمال بعض هذه المواد المخربة عن طريق كسر لرقم طينية تتضمن استنساخات لبعض مواد شريعة حمورابي إلا انهم اختلفوا في تسلسل المواد المكمل.